

مؤتمر العمل العربي
الدورة السابعة والثلاثون
المنامة - مملكة البحرين
6 - 13 مارس / آذار 2010



منظمة العمل العربية

و.م.ع.ع.د.د. 9 / 37 / 3

البند التاسع

المتغيرات الاقتصادية وأثرها على سوق العمل

**** تقديم :**

أولاً : تنفيذاً لقرار مؤتمر العمل العربي المرقم (1414) { عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ابريل / نيسان 2009 } بشأن تحديد جدول أعمال الدورة (37) لمؤتمر العمل العربي (مارس / آذار 2010) حيث جاء البند التاسع بعنوان { المتغيرات الاقتصادية وآثارها على سوق العمل } وهذه الوثيقة تمثل موضوع البند المذكور والذي جاء في قسمين هما :

**** القسم الأول :**

أثر المتغيرات الاقتصادية على خصائص عرض العمل .

تناول هذا القسم أبرز العوامل للطلب على العمل في الدول العربية من خلال :

- 1- رأس المال المعرفي وقوة العمل .
- 2- عنصر المهارة في العمل ، والطبقة الوسطى العالمية .
- 3- التعليم الجامعي وخصائص عرض العمل .

القسم الثاني :

المتغيرات الأساسية للطلب على قوة العمل

ويتضمن هذا القسم المكونات التالية :

- 1- تحولات الهيكل الإنتاجي في ضوء أزمة الغذاء العربي والعالمي .
- 2- تحولات الهيكل الإنتاجي في ضوء تطور الصناعات الإبداعية .
- 3- تجديلات الفكر التنموي والتغيرات الاقتصادية: (الريف والحضر ، تنمية المجتمعات المحلية).
- 4- التنمية الاقتصادية من القاعدة إلى القمة .

■ القسم الأول :

1- أثرت المتغيرات الاقتصادية الراهنة في المجال العالمي والإقليمي ، على أسواق العمل تأثيراً قوياً في مختلف مناطق العالم ، ومن بينها المنطقة العربية ، سواء من ناحية عرض العمل أو الطلب عليه .

فمن ناحية عرض العمل ، لم تعد القوة المؤثرة بصورة جوهرية هي القوة العددية أو الكمية ، وإنما قوة النوعية والجودة ويتأكد هنا الدور الرائد لرأس المال المعرفي .

2- إن رأس المال التقليدي في صورته النقدية والمالية والمادية البحتة ، أصبح خاضعاً للأثر الطاغي لعنصر المعرفة والمهارة والعلم .

وبعبارة أخرى ، إن " العنصر الصلب " Hardware" ممثلاً في الأموال والآلات والمعدات ، أخذ يفقد موقع الصدارة بسرعة لصالح " العنصر الناعم " Software ممثلاً في " بناء البشر " ، وخاصة من خلال المؤسسات العلمية والتكنولوجية ، ومنظومات التعليم والتدريب المهني والتقني .

ومن هنا تم وضع إستراتيجيات للتعليم والتدريب المهني لدى أعضاء المجموعات الدولية الرئيسية ، وهو ما وجد صداه القوي في انتهاج منظمة العمل العربية ذات النهج ، من خلال وضع إستراتيجية مماثلة ، من المقرر أن ترى النور بالفعل قريباً بعد أن تم الانتهاء من مشروع الوثيقة .

■ القسم الثاني :

1- أما من ناحية العنصر الثاني لسوق العمل ، أي الطلب فتتأكد أهمية نقل محور التركيز من القطاعات ذات العائد الاقتصادي – الاجتماعي المنخفض نسبياً ، وهي " الخدمات التقليدية والخدمات الإستراتيجية " – أو قطاعات الاقتصاد الريعي – إلى القطاعات المليئة للاحتياجات الأساسية وذات الروابط ، وخاصة الصناعة التحويلية والخدمات العلمية والتكنولوجية .

2- وتطبيقاً لذلك ، ينبغي على صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مجال بناء قوة العمل في الدول العربية ، أن ينقلوا محور التركيز من قطاعات الاقتصاد التقليدي ، إلى قطاعات الاقتصاد الحديث ، حيث تنصهر الصناعة والعلم الحديث في حيز الإبداع والابتكار. والاستماع إلى صوت الفكر التتموي : بإعطاء وزن أكبر للأرياف والبادي في بؤرة البناء البشري لقوة الإنتاج وعنصر العمل . وإعطاء العناية الكافية للمجتمعات المحلية ورسم الخطط للتشغيل ومكافحة البطالة من القاعدة إلى القمة .

ثانياً : وإذ نعرض هذه الوثيقة على المؤتمر الموقر ، نأمل دراستها ومناقشتها من خلال تشكيل لجنة فنية من بين أعضائه لإثرائها بمزيد من التصورات والرؤى المعبرة عن وجهة نظر أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي للتوصل إلى نتائج عملية قابلة للتطبيق بما يساعد على الاستفادة القصوى من إيجابيات المتغيرات الاقتصادية العالمية وتلافي تداعياتها السلبية على سوق العمل العربي لاستقطاب المزيد من فرص التشغيل بالاستناد إلى تدريب عالي المستوى وإنتاجية قادرة على المنافسة .

ثالثاً : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن .

أحمد محمد لقمان

المدير العام

محمد شريف
ط / عبد المنعم / محمد

**** مقدمة :-**

السوق، كما هو معلوم في علم الاقتصاد، ساحة الالتقاء بين طرفين، متباعدين بدرجة أو أخرى، هما : العرض والطلب. العرض قوة توليد للمنتجات، من أجل دفعها، بواسطة عملية التسويق، إلى ساحة السوق. والطلب هو الرغبة المدعمة بالقدر الشرائية، في استخدام أو استعمال المنتجات، من أجل دفعها، من خلال عملية التبادل، إلى "الاستهلاك".

وسوق العمل، تطبيقا للمفهوم العام للسوق، هو أيضا ساحة الالتقاء بين الطرفين: عرض العمل والطلب على العمل.

عرض العمل، ينصرف إلى إنتاج أو توليد قوة العمل، كما وكيفا. من ناحية الكم، يتم إنتاج العمل انطلاقا من الاعتبارات الديموجرافية، من جهة أولى، أي معدل النمو السكاني، بفعل عوامل الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات) وأثر الهجرة، والاعتبارات السكانية-الاقتصادية، من جهة أخرى، المتمثلة في معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي وفي قوة العمل.

أما من ناحية الكيف، فهناك عوامل متنوعة تدفع إلى بناء مستوى معين لنوعية أو "جودة" عنصر العمل. تختلف هذه العوامل من الناحية التاريخية: ففي ظل الحضارات القديمة والوسيطه عموما، كانت نوعية العمل يتم توارثها من خلال "تناقل الخبرة المباشرة"، عبر الأجيال، وبوتيرة بطيئة نسبيا، ضمن الإطار الجغرافي والاجتماعي لممارسة أنشطة الرعي والزراعة والحرف، وعبر أشكال نقابية معينة في حالة الحرف بالذات.

أما في ظل الحضارة الصناعية الحديثة فبدأ عنصر الخبرة التقليدي يخلي مكانه لإمكانية حدوث طفرات تكنولوجية يقوم بها أجيال من المخترعين والمطورين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالذات، والذين كانوا يقومون باستحداث تلك الطفرات بجهد غير منظم إلى حد كبير، في إطار عائلي أو اجتماعي أوسع.

وفي القرن العشرين، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت الأنظمة التعليمية تلعب دورا محوريا في خلق قوة العمل "النوعية"، وظهرت في الدول المتقدمة اقتصاديا مؤسسات متخصصة في تشكيل العلم والتكنولوجيا على هيئة قوة إنتاجية مباشرة، من خلال احتضان ما يسمى بالعلم الكبير، والاختراعات المنظمة.

وخلال نصف القرن الماضي، وخاصة منذ السبعينات، بدأت تتبلور عدة عوامل على النحو التالي:

1- التحول من الاختراعات الفردية للعبقريات الفردية والعلماء المتفردين إلى العمليات المؤسسية المنظمة لتوليد وتسويق "أسرار الصنعة" Know-how والابتكارات، وخلق "حقوق الملكية الفكرية" العائدة لكيانات كبرى ذات طابع احتكاري داخل النظام الرأسمالي.

2- التأكيد على أهمية الترابط بين مختلف المنظمات في الدولة، وخاصة الحكومة والجماعة الأكاديمية وشركات الأعمال، لتشجيع قوة الابتكار المولدة لنوعية جديدة من عنصر العمل- وبذلك ظهر مفهوم (المنظومة الوطنية للابتكار).

3- تعاضم أهمية الدور المنوط بالأنظمة التعليمية وخاصة التعليم الجامعي في خلق ما يسمى برأس المال المعرفي، عن طريق منظومة شاملة للتنمية البشرية (تعليم-صحة..إلخ).

4- أهمية بناء قاعدة للمهارات العليا، المبنية على المعرفة العلمية والتكنولوجية المتطورة، وخاصة في ظل تنامي المنافسة على الصعيد العالمي، مع تغير في بنية الهجرة الدولية وتركيبية القوة البشرية للمهاجرين على الصعيد العالمي، من خلال ما يمكن اعتبارها "نواة طبقة وسطى عالمية مبنية على المهارات".

ومن هذا المنطلق، تناولت هذه الوثيقة- في القسم الأول- أبرز المقومات المحددة للطلب على العمل في الدول العربية، على النحو التالي:

1- رأس المال المعرفي وقوة العمل

2- عنصر المهارة في العمل، و "الطبقة الوسطى العالمية"

3- التعليم الجامعي وخصائص عرض العمل.

ويتضح من هذا العرض التركيز على جانب "الكيف" في عرض العمل، لا جانب الكم، والذي هو موضع اهتمام في كثير من الدراسات الأخرى.

والطرف الثاني في سوق العمل هو الطلب على العمل.

يتولد الطلب على العمل من الجهاز الإنتاجي، أي مجموع المنظومة المولدة للمنتجات القابلة لإشباع الطلب بالمعنى الاقتصادي. وتتحدد قدرة الجهاز الإنتاجي في اقتصاد ما على خلق الطلب للعمل، بطبيعة الهيكل الإنتاجي.

وفي القسم الثاني من هذه الوثيقة- المخصص لبحث متغيرات الطلب على قوة العمل- تم التركيز على تحولات الهيكل الإنتاجي بالذات. ولما كانت أهم القطاعات الإنتاجية -غير النفطية- في الدول العربية، هي الزراعة والصناعة (باستبعاد قطاع الخدمات نظرا لطبيعته الخاصة والتي تتطلب معالجة خاصة) تم تناول هيكل الإنتاج من منظور القطاع الزراعي وأزمة الغذاء عربيا وعالميا، ثم تناول الهيكل الإنتاجي من منظور القطاع الصناعي، وخاصة في ضوء مقولة "الصناعات الإبداعية".

ولما كان الفكر التنموي المعاصر قد قدم في الفترات الأخيرة إسهامات معتبرة في مجال تحديد الأولويات التنموية، بما يفيد في رسم آفاق جديدة للدول العربية في مجال بناء قوة العمل، ضمن إطار المنظومات الإنتاجية الوطنية- لذلك تم تخصيص نقطتين من القسم الثاني للوثيقة لمعالجة تجديديات الفكر التنموي، من حيث الصلة ببناء المنظومة الإنتاجية، وبالتالي: قوة العمل.

وهكذا جاء القسم الثاني للوثيقة مكونا من النقاط الآتية:

- 1- تحولات الهيكل الإنتاجي في ضوء أزمة الغذاء العربي والعالمي
 - 2- تحولات الهيكل الإنتاجي في ضوء تطور الصناعات الإبداعية
 - 3- تجديرات الفكر التنموي والتغيرات الاقتصادية : دور الريف والحضر، وموقع المجتمعات المحلية من عملية بناء قوة العمل والعملية التنموية.
 - 4- مواصلة بحث موضوع "تجديرات الفكر التنموي والتغيرات الاقتصادية" من حيث الصلة بمفهوم بناء قواعد العمل والتنمية الاقتصادية من القاعدة إلى القمة.
- وبذلك يتم استيعاب الشطر الأهم من موضوع الوثيقة : (التغيرات الاقتصادية و آثارها على سوق العمل).
- كما عرجت الوثيقة ، من جانب عرض العمل، على أهم التغيرات الاقتصادية في عصر العولمة الاقتصادية والتنافسية الدولية، عالميا وإقليميا، بالتركيز على رأس المال المعرفي وعنصر المهارة والتعليم الجامعي.
- ومن جانب الطلب على العمل، وعلى الصعيد التطبيقي تم أخذ جانبي هيكل الإنتاج، في الزراعة والصناعة، بمفهوم معين: تركيزا على أزمة الغذاء، في الجانب الأول، وعلى المفهوم الجديد للصناعة الإبداعية، في الجانب الثاني.
- أما على الصعيد الفكري لقضية الطلب على العمل، فقد تم إلقاء الضوء على أبعاد جديدة، ذات أهمية بالغة من وجهة النظر العربية، وذلك من حيث العلاقة بين الريف والحضر، وبين القاعدة والقمة في البناء الاقتصادي.

* * *

القسم الأول

أثر المتغيرات الاقتصادية
على خصائص عرض العمل

(1)

رأس المال المعرفى وقوة العمل

ما هو رأس المال المعرفى، ما أثره على البنية التكوينية لقوة العمل، في العالم عموماً والمنطقة العربية خصوصاً؟ وما علاقته بالجيل الجديد من الشباب، أو فئة "صغار السن" في الهيكل الديموجرافي العربي؟

في أحد أعداد (تقرير عن التنمية في العالم) الذي يصدره البنك الدولي، وتحت عنوان مهم : التنمية والجيل القادم (2007)، نعلم ما خبرناه في بلادنا العربية وبلاد نامية أخرى، بل وعلى امتداد العالم، من أن مشكلة البطالة على وجه التحديد تتركز في الأجيال الشابة. وربما لا يضيف هذا التقرير جديداً في هذا المضمار. ولكن من المهم أن نضيف إلى واقع البطالة حلماً ضائعاً. إنه حلم الحياة الكريمة التي يتيحها التقدم العلمي والتكنولوجي الراهن. فهذا التقدم جدير إن وجه توجيهها اجتماعياً صحيحاً، أن يحل مشكلة نقص الغذاء لشعوب وشرائح اجتماعية كاملة، عن طريق (التكنولوجيا الحيوية). كما يستطاع حل مشكلة التعلم والمعرفة ونقص المعلومات عن طريق (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).. وبذلك يرتفع مستوى العلم والمهارة والقدرة على الابتكار من ثم، فنزداد وتعمق القدرة على السيطرة على الطبيعة وعلى عالم الندرة والضرورة، مما يفتح آفاقاً بغير حدود أمام الإنسان المعاصر لخلق وسائل جديدة لإشباع الاحتياجات الإنسانية الاجتماعية.. وعن طريق التقدم في علوم الحياة والوراثة وما يتبعها من التقدم في علوم الصحة والطبابة والصيدلانيات، يمكن إطالة العمر المتوقع عند الميلاد، كما يقال بلغة علم الإحصاء، كما يمكن التمتع بهذا العمر عملاً ووعياً وقضاء مبدعاً لوقت الفراغ.

كل هذا ممكن، من حيث المبدأ، في ظل هذا التقدم العلمي والتكنولوجي القائم بين ظهرانينا. وهو متوفر إلى أقصى الحدود عند فئات اجتماعية محدودة، إنها الفئات ذات الموقع الأعلى على (سلم الدخل) هنا وهناك في دول العالم المختلفة، وبأنظمتها الحضارية والثقافية المختلفة، ومستوياتها الإنمائية المتباينة. وتتلو هذه الفئات قوى اجتماعية وسطى أو وسيطة، وهناك شريحة من بينها فُدر لها أن تشكل (الشريحة العليا من الطبقة الوسطى) إلى جانب قطاع من (الشريحة الوسطى) من هذه الطبقة، بل وأفراد متناثرين من (الشريحة الدنيا) أيضاً. وتلك الشريحة العليا بالذات، وخاصة منها مجموعة المثقفين من صنف (الإنتلجنسيا)، استثمرت في أبنائها من خلال التعليم والصحة، وساعدها الأبناء النجباء، فحققت أجيالها الجديدة مستوى رفيعاً من التعليم والمهارة، ترافقها ظروف معاشية أو حياتية مساندة، فإذا هي تحتل مواقع مرموقة في سوق العمل وتكسب دخولاً مرتفعة، وتحقق مواقع اجتماعية عالية، من سلك المهن الطبية والهندسية والتجارية والقانونية. وتصبح هذه الجماعة الجيلية-الاجتماعية الجديدة، الساعية دوماً إلى المزيد من الدخل

والمكانة، عن طريق المهارة- مدفوعة برأسمالها الاجتماعي- هي فرس الرهان في سباق اجتماعي نحو حيازة سبل العيش ورموز المكانة.

كما أن هذه الجماعة تقف على الحافة عند تخوم ما يسمى بالعولمة ، عولمة السوق، سوق العلم والعمل. ولذا يتعلم أبنائها، أو يستكملون تعليمهم، ويكتسبون ويرفعون مهاراتهم، وباللغات الأجنبية، في الجامعات الأمريكية والأوربية، أو فروعها في الدول العربية، ومن ثم يأخذون مواقع رفيعة لهم على سلم المهن المختلفة، أو يعملون في الخارج، وخاصة في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، فيكون ذلك خصما من رصيد الوطن العلمي والمهاري، وإضافة إلى رصيد الدول الأخرى في نهاية المطاف. ولا يخفى أن عددا من الفروع الأكاديمية والقطاعات المهنية الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية بالذات تعتمد بدرجات متفاوتة على أبناء البلاد النامية الذين استثمرت فيهم بلادهم الفقيرة مواردها الشحيحة ليذهبوا إلى غيرها من الدول الغنية. وهي معضلة حادة على كل حال. فنزيف العقول منا إلى غيرنا له جانبان: جانب الجذب وجانب الطرد. ويقوم قطب الجذب في العالم الصناعي المتقدم وخاصة في أمريكا، جذب من الإمكانيات المتوفرة بمختلف الأشكال، أما قطب الطرد فهو من البيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد النامية. وهذا موضوع مهم في حد ذاته.

**** رأس المال المعرفي :**

كان الاقتصاديون في السابق يتكلمون عن رأس المال وكفي. هكذا كان الأمر في القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر وفي جُلّ القرن العشرين. وكانت الكلمة تدل أساسا على النقود المستخدمة في الإنتاج فيقال، للتوضيح، رأس المال النقدي. كما كانت الكلمة تدل على المعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية، فيقال رأس المال فحسب أو "رأس المال العيني"، ويقال بشأنه "التراكم الرأسمالي" أو "تراكم رأس المال".

وفي أواسط القرن العشرين، أوائل الستينات، بدأ الاهتمام ينصرف من الآلات والمعدات بالمعنى التقليدي إلى بناء البشر المنتجين لها والعاملين عليها، فأخذ يظهر ثم ينتشر مصطلح "رأس المال البشري"، على اعتبار أن البشر يقوم عليهم – وليس على الآلات فحسب – عبء العملية الإنتاجية، امتدادا للمفهوم القائل، بعد الحرب العالمية الثانية، أن (العلم قوة منتجة بشكل مباشر). وفي السبعينات والثمانينات بدأ يشيع مفهوم (التنمية البشرية)، تأكيدا للمعنى المذكور. وأخذت تصدر تقارير دورية عن (الأمم المتحدة) تحمل هذا العنوان. وفي جميع تلك الأحوال لم يتم تجاوز السقف المحدد للفكر الرأسمالي الذي يعتبر أن الإنسان مجرد قوة منتجة، حتى وإن تكن أكثر القوى المنتجة فاعلية.

ومنذ التسعينات أخذ يتسع مفهوم (رأس المال) ليشمل معاني أخرى ذات دلالات متنوعة، من قبيل "رأس المال الرمزي" و"رأس المال الاجتماعي". وظهر كذلك (رأس المال المعرفي)، مصاحبا لجملة مصطلحات معبرة عن متغيرات هامة، مثل (اقتصاد المعرفة) و(الاقتصاد الجديد) و(البحث العلمي والتطوير التكنولوجي) و (التعلم) و(الابتكار).

هكذا أصبح يُتداول مفهوم رأس المال المعرفي في إطار الفكر الاقتصادي، بل وأصبح يُوظف في سياق دعوة " التحرير الاقتصادي " أو " اللبرلة"، من قبل (للبراليين الجدد)، لتبرير التفاوت بين من يملكون ومن لا يملكون.

وهكذا، بينما كانت الملكية، في السابق، ملكية أصول إنتاجية "عينية" وخاصة الأراضي والعقارات و أدوات الإنتاج الصناعي- وكان (الذين يملكون) هم أصحاب هذه الأصول، أي ملاك الأرض والعقار والمصانع، فقد أصبح الاتجاه ينحو الآن إلى اعتبار أن الذين يملكون هم الذين اكتسبوا المال، وملكوا معه ناصية العلم والمعرفة الحديثة وقوة المهارة الابتكارية الخلاقة. وأصبح هؤلاء عماد النشاط المحموم للاقتصاد العالمي: من خبراء الحاسبات والبرامج الحاسوبية وتقنيات الاتصال إلى الأطباء المتخصصين، وإلى أصحاب المكاتب العاملة مع الشركات الكبرى ذات المساهمة الأجنبية وفروع البنوك الخارجية في مجالات المحاسبة والمحاماة والاستشارات والمقاولات والهندسة. وبذلك نجد تجسيدا قويا لرأس المال المعرفي الجديد، ولملاك هذا الرأسمال من أصحاب المال القادرين على الإنفاق على المورد الجديد من الشريحة العليا للطبقة الوسطى. لقد ورث هؤلاء المفهوم الحقيقي لملكية الأصول، وورثوا مفهوم "رأس المال المهاري" للحرف التقليدية التي كان أصحابها يورثون أصولهم ومهاراتهم لأبنائهم فيحققون دخولا تتولد باستمرار وتتجدد تلقائيا عبر الزمن.

أما الفقراء و"أشباه الفقراء" فلا يملكون الموارد القادرة على امتلاك رأس المال المعرفي الجديد، بالتعليم الراقي وتعلم اللغات الأجنبية لرأس المال العالمي والتدريب والتأهيل المتخصص المكلف ماليا تكلفة باهظة. لذا تراهم يركزون على العيش يوما بيوم، ومن يملك بعض الموارد لم يدرك -بعد- المفهوم الجديد لرأس المال المعرفي، وإنما يصرف جهده إلى تكوين مدخرات مالية أو عقارية محدودة للأبناء، سرعان ما تتبخر قيمتها عبر الزمن، بفعل القانون الاقتصادي (تناقص القيمة الزمنية للنقود) اتساقا مع التضخم المالي والسعري.

إن تكمن القوة الاجتماعية الحركية في سياق الاقتصاد المعرفي البازغ، على مستوى العالم، وعلى مستوى الدول العربية، في (الشريحة العليا من الطبقة الوسطى) إلى جانب قطاع من (الشريحة الوسطى) من هذه الطبقة، بل وأفراد متناثرين من (الشريحة الدنيا) أيضا. وتلك الشريحة العليا بالذات، وخاصة منها مجموعة المثقفين من صنف (الإنتلجنسيا)، استثمرت في أبنائها من خلال التعليم والصحة، فحققت أجيالها الجديدة مستوى رفيعا من التعليم والمهارة، ترافقها ظروف معاشية أو حياتية مساندة، فإذا هي تحتل مواقع مرموقة في سوق العمل وتكسب دخولا مرتفعة، وتحقق مواقع اجتماعية عليا، في سلك المهن الطبية والهندسية والتجارية والقانونية. وتصبح هذه الجماعة الجيلية-الطبقيّة الجديدة، الساعية دواما إلى المزيد من الدخل والمكانة، عن طريق المهارة- مدفوعة بعلاقات رأس المال الاجتماعي- هي فرس الرهان في سباق اجتماعي محموم نحو حيازة سبل العيش ورموز المكانة.

كما أن هذه الجماعة تقف على الحافة عند تخوم ما يسمى بالعولمة الرأسمالية، عولمة السوق، سوق العلم والعمل. ولذا يتعلم أبنائها، أو يستكملون تعليمهم، ويكتسبون ويرفعون مهاراتهم، وباللغات الأجنبية، في الجامعات الأمريكية والأوروبية، أو فروعها في البلاد العربية، ومن ثم يأخذون مواقع رفيعة لهم على سلم المهن المختلفة، أو يهاجرون طلبا للعمل في الخارج، وخاصة في أمريكا وكندا وأستراليا.

أما القاعدة السفلى للغالبية الاجتماعية، فلا تنال فرصا متكافئة من التعليم الحديث والرعاية الصحية الحديثة ومن متعة العمر الطويل. ويقع كل هؤلاء في " أرضية القاعدة"، من حيث فرص العمل وكسب الدخل ومستويات المعيشة المتوقعة.

**** البعد الدولي للتغير في سوق العمل (المعرفي) :**

لقد برزت شريحة من (العمل) في الدول العربية، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

فقد وقع الانتقال، في العالم الصناعي، عقب الحرب العالمية الثانية، من عصر الثورة الصناعية إلى عصر (الثورة العلمية- التكنولوجية). ثم حدثت (ثورة داخل الثورة) الأخيرة منذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات وذلك بانتقال التطور العلمي والتكنولوجي إلى آفاق (التكنولوجيا العالية). وتم التعبير عن هذا التطور بطرق متعددة، ومن خلال التركيز على أبعاد متباينة. فقد تم التركيز في الثمانينات على تطور تكنولوجيا (أشباه الموصلات) والدوائر المتكاملة والإلكترونيات الدقيقة، وتطبيقاتها في مجالات الأجهزة والآلات الإنتاجية والاستهلاكية، والفضاء، والطاقة النووية. ثم جرى التركيز في التسعينات على تكنولوجيا "الاتصالات - المعلومات" فائقة التطور، والمواد الجديدة، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والتكنولوجيا الحيوية- بالإضافة إلى التكنولوجيات بالغة الصغر (النانو). ومع مطلع القرن الجديد ارتفعت نبرة الحديث عن (الاقتصاد الجديد) الذي يقوم على الخدمات العلمية والتكنولوجية، وليس على الصناعة بمفهومها المتداول، والحديث عن (اقتصاد المعرفة) الذي يقوم على التحول من المعلومات والمهارة إلى المعارف والابتكار. وجرى تناول (المنظومة الوطنية للابتكار) كمفهوم جديد يحل - في العالم الصناعي الرأسمالي المتقدم- محل المفهوم القائم للمنظومة العلمية والتكنولوجية. كما جرى تناول (القدرة التنافسية القومية) قرينا للعولمة، وربما بديلا عنها.

كل ذلك قد حدث، ولم يكن بد من أن يمس الاقتصادات العربية، بدرجات متفاوتة، من حيث الاهتمام بالآفاق الجديدة التي يفتحها العلم والتكنولوجيا، وخاصة في ميدانين مهمين:

أ- ميدان تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، حيث الحاسبات والإنترنت، وشيوع الموجة الإلكترونية الرقمية في تصنيع الأجهزة، في سياق (الثورة الرقمية) وبالتالي: (الفجوة الرقمية) وليس فقط (الفجوة العلمية والتكنولوجية) بين العالمين النامي والصناعي، كما درج القول عنها سابقا.

ب- ميدان (ثورة علوم الحياة) وتطبيقاتها في الصيدلة والدواء وفي الصحة والطب والعلاج والتداوى.

لذلك كله، اهتمت الشريحة الجديدة من بعض أبناء الطبقة المتوسطة بما تفرضه التطورات العلمية والتكنولوجية: الحاسبات والشبكات، ولغات أهل الحاسبات والشبكات، وفي مقدمتها الإنجليزية.. بالإضافة إلى العلوم الهندسية- كما جرى اهتمام مواز بتعلم علوم الحياة والوراثة والطبابة.

وقد استفادت هذه الشرائح التي تقدم (عرض المهارات النادر) بالتعبير الاقتصادي، والتي تحصل مقابل ذلك على (ريع الندرة)- وفي مقدمتها: الشرائح ذات المهارات المهنية واللغوية في مجالات الطب والصيدلة والهندسة والقانون والمحاسبة.

وفي نفس الوقت، نلاحظ أن الشركات الأجنبية والمؤسسات المالية والمصرفية والقانونية والمحاسبية والإدارية، دخلت إلى الأسواق للعمل مع شركاء تحت لافتات لمكاتب المحاسبة والمحاماة والاستشارات الهندسية العالمية، ويحتكر بعضها التعامل المهني مع الشركات العالمية الرائدة.

ومن أجل مواجهة (الطلب) الجديد على الأعمال في القطاعات المهنية الجديدة أخذ (القادرون) و(غير الفقراء) يعدون أبناءهم للسوق الجديدة والطلب الجديد، فدفعوا بهم إلى التعليم الخاص والأجنبي باللغات الأجنبية، ثم إلى جامعات أجنبية خالصة، تحت لافتات بريطانية وفرنسية وكندية وألمانية وغيرها. واتجه المتخرجون الجدد، من فروع التعليم المتميز لحقول الهندسة والطب والصيدلة والحاسوب واللغات، ليعملوا في البنوك الخاصة وفروع البنوك الأجنبية ومكاتب المحاسبة والهندسة العليا والشركات والمكاتب العاملة في الحاسبات وبرامجها، وليفتحوا مكاتب متخصصة وعيادات طبية ومحلات تجارية تعمل وفق قوى السوق لتحقيق معدلات عالية نسبيًا للعائد المالي.

من هنا نشأت شريحة من (العمل) مرتبطة بالشركات الأجنبية وبالمعونة الأجنبية..

أما الشباب من أبناء الفقراء، بما فيهم أبناء الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، فقد ظلوا ينتظرون الانتهاء من مراحل التعليم المتوسط والعالي ليحجزوا مكانا لهم في (طوابير) بطالة الخريجين، أو ليعملوا في مهن دنيا بمعيار الدخل والمكانة الاجتماعية، أو في المهن السائدة بمهارات متواضعة وبأجور متدنية لا تفي بمواجهة شروط الحياة الأساسية.

و لعله بذلك تَبَدَّتْ أماننا خيوط للعلاقة الظاهرة والخفية في آن معاً، للعلاقة بين تكوين رأس المال المعرفي وخاصة للجيل الجديد، وخصائص العمل الجديد، وصلته بالتراتبية الاجتماعية العربية.

* * *

(2)

عنصر المهارة في العمل

والطبقة الوسطى العالمية..!

بعد الحديث عن رأس المال المعرفي، يجيء دور الأهمية التكوينية لعنصر المهارة في قوة العمل، وأبعادها العلمية والإقليمية. كما يبرز الموقع الجديد للمهارة في التراتبية الاجتماعية الجديدة من خلال نشوء ما بات يسمى بالشريحة أو الطبقة الوسطى العالمية.

ولطالما ثار الجدل حول الطبقة الوسطى في الفترة الأخيرة. البعض قال إنها على وشك الانقراض، وأن هذا يهدد النسيج الاجتماعي بالتحلل عبر الزمن. وقال هذا البعض إن الطبقة الوسطى بمثابة (رمانة الميزان) تحفظ التوازن وتحقق الاستقرار وتحقق الترابط للحملة الاجتماعية. وقالوا إن المجتمع العربي بدأ يفقد ويفتقد "القيم النبيلة" التي كانت تعبر عنها الفئات الوسطى في أوقات سابقة، وأن هذه الفئات سُحقت وانسحقت بين مطرقة الاقتصاد وسندان السياسة. فعلى جانب الاقتصاد، وقعت موجة ممتدة - تبدو بغير نهاية - للتضخم، بمعنى الارتفاع المتواصل للأسعار، مع ثبات الأجور، وربما نقص "الأجور الحقيقية" بمرور الوقت، أو زيادتها في أحسن الأحوال زيادة طفيفة لا تتناسب مع ارتفاع الأسعار. ولقد كان قوام الطبقة الوسطى التقليدية متكونا من الموظفين في جهاز الدولة والخدمة المدنية والعاملين في سلك التعليم والمهن الأخرى ذات الصلة، أي من (الأفندية) وما يطلق عليه في بعض الأدبيات (الإنتلجنسيا) الثقافية. وهذه الفئات تعتبر من ذوي (الدخول الثابتة) أو من كاسبي الأجور والمرتبات، والتي لا يملك أصحابها قدرة على زيادتها، على العكس من (أصحاب الدخول المتغيرة) - أصحاب المشاريع الخاصة ومن إليهم- والذين يملكون المقدرة على تحسين دخولهم، مستفيدين من ندرة السلع أو الخدمات التي يقدمونها، أو من بعض المواقع الاحتكارية. هذا في جانب الاقتصاد، أما من ناحية السياسة فإن أجهزة الدولة وسياسات الحكومات كانت، فيما يبدو، تشجع، بدرجات متفاوتة، أصحاب المشروعات، ولا تعطي نفس القدر من الرعاية للموظفين والمتقنين، عماد الطبقة المتوسطة، أو لعلها تقلل من أقدارهم المادية والمعنوية إلى حد بعيد.

هكذا إذن يحاج أصحاب مقولة (انهيار الطبقة الوسطى). لكن هناك مقولة أخرى عكسية. تؤكد أنه لم يحدث انهيار للفئات الوسطى للمجتمع، وإنما تغير تكوينها الداخلي وأصولها الاجتماعية، وحدث تبدل في (الأوزان النسبية) لمختلف جماعاتها الفرعية.

فقد انخفض وزن الفئات (النبيلة) القديمة ممن يطلق عليهم (أصحاب الدم الأزرق)، الموظفين والمتقنين (أبناء الأصول)، على حد تعبير البعض، والمنحدرين من الوجهاء و(الأعيان) الأقدمين في المشرق والمغرب العربيين. ولكن فئات جديدة سرعان ما بزغت، وسرعان ما اشتد عودها، قادمة جحافلها الكثيفة من البوادي البعيدة والأرياف القصية ومن القرى النائية عن المركز

ومن أطراف الصحراء ومن جوفها أيضا. هنا البدو الجدد والفلاحون الجدد، وأبناء البدو القدامى والفلاحين القدامى، صاروا الملوك المتوجين، بغير تاج، يجوبون نواحي الحضر والمدن العريقة نازحين من مواقع سكناهم العريقة، باحثين عن الرزق في المصانع ومواقع الخدمات الحديثة، يمارسون مهنا لم يمارسها أبائهم، ويقلبون وجه العواصم العربية، ويغيرون حياتها تغييرا. لقد نشأت إذن طبقة وسطى جديدة، من ذوي (الياقات الزرقاء) السابقين ومن صلب المجتمع الذي بقي على الهامش قرونا بعد قرون.

ولكن لقد أتى تقرير للبنك الدولي منذ عامين تقريبا (أفاق الاقتصاد العالمي – 2007) Prospects Global Economic ليضيف فوق ما علمناه علما جديدا : إن الطبقة الوسطى تنتقل من المحلية إلى العالمية. أفراد وشرائح هذه الطبقة ينتقلون من بلد إلى آخر، بالطائرات الأسرع من الصوت، أو يشتغلون وهم قابعون في أماكنهم، وحيث هم، يبعثون بناتج عملهم عبر الفضاء السيبراني الفسيح، عن طريق شبكة (الإنترنت) ومن خلال "العمل من بُعد". يعملون في مهن جديدة، لم يعرفها أبائهم وربما لم تخطر على ذهن بشر: خدمات الحاسبات الآلية والاتصالات والطب والعلاج البيولوجي والصيدلانيات غير الكيميائية، والهندسة الوراثية، و(المواد الجديدة) New Materials ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والتكنولوجيا المصغرة(النانو).

ورأس المال الذي يملكه هؤلاء الأفراد وتلكم الشرائح الاجتماعية ليس كأى رأسمال نعرفه.. ليس مالا أو نقودا، ليس بأرض أو إرث وما هو بعقار أو بسهم طائر، عبر أسواق المال، في شركة من شركات المساهمة .. وإنما رأس المال الجديد هو العلم العصري القابل للتطبيق، والمعرفة المتجددة والقدرة على الابتكار. إنه "عنصر المهارة"؛ أو هو (العمل الماهر الابتكاري) باختصار. هنا يشير البنك الدولي - في تقريره المذكور آنفا - إلى أنه بحلول عام 2030 فإن 1200 مليون إنسان في البلاد النامية، وهو ما يعادل 15% من إجمالي سكان العالم، سوف ينخرطون في سلك (الطبقة الوسطى العالمية)، بينما لا يزيد عددهم في الوقت الحالي عن 400 مليون. وتعرف الطبقة الوسطى العالمية، من الناحية الاقتصادية، حسب البنك الدولي دائما، بأنها تضم الأسر - المكونة من أربعة أفراد- والتي تكسب ما بين 16000 و68000 دولار سنويا، وفق طريقة الحساب المسماة بتعادل القوة الشرائية. وسوف تشارك هذه المجموعة الاجتماعية الكبيرة بفاعلية في السوق العالمية، حيث يتولد منها طلب مرتفع على المنتجات ذات المستوى الرفيع، كما سوف يتخلق لديها طموح قوي لامتلاك ناصية التعليم العالي وفق المعايير الدولية. ولسوف يرنو أفراد هذه المجموعة، بحكم ارتفاع قدرتهم الشرائية، إلى تملك السيارات وشراء السلع الاستهلاكية المعمرة والسفر إلى الخارج..إلخ.

ولكن هل يملك كل أفراد المجتمع الدولي والمحلي فرصة متكافئة للاتحاق بركب "الطبقة الوسطى العالمية" ..؟

هنا يتبدى الوجه الآخر للعولمة. فإن نشوء طبقة وسطى عالمية، ولو مجازاً، وتبلور سوق عالمي للعمل وللمهارات، لا يعني أنها عولمة مفتوحة الفرص للجميع على قدم المساواة. ويعاود البنك الدولي التذكير بهذه الحقيقة قائلاً إن من المرجح ألا يتم توزيع منافع العولمة توزيعاً متساوياً، سواء كان ذلك بين أقاليم وقارات العالم المختلفة، أو في داخل كل دولة على حدة. ولن نمل من تكرار الحقيقة المأساوية التي لا يمل البنك الدولي نفسه من تكرارها، وهي أن القارة الإفريقية أولى ضحايا العولمة.. سواء بحكم سجل النمو المنخفض أو بحكم (هشاشة بناء الدولة) فيها على العموم. وهنا ربما يتناسى البنك الدولي الأثر القاسي للنظام الدولي الراهن والمجتمع الدولي السائد، والذي أبى إلا أن يتجاهل إفريقيا وأن يهملها، وأن يستنزف ما يستطيع استنزاله من مواردها، ثم اكتفى بالفرجة ومن بعدها بحملات الإغاثة..! ولولا جهود العون الإنمائي العربي والإسلامي لإفريقيا السمراء جنوب الصحراء لبدت مطوحاً بها من علو دون رقيب.

وفي داخل الدول يبدو أيضاً الوجه الآخر للعولمة الراهنة، ونشوء "طبقة وسطى عالمية" وهيمنة عنصر المهارة على سوق العمل الدولي. ويذكر خبراء البنك الدولي في هذا المضمار أنه برغم نشوء ما يمكن اعتباره طبقة وسطى عالمية فإن بعض الجماعات الاجتماعية سوف تتفقر إلى الخلف أو يتم تهيمشها .

إن 80% من سكان الدول النامية، حسب (أفاق الاقتصاد العالمي -2007) للبنك الدولي- خارج الصين – سوف يعانون من التدهور في عدالة توزيع الدخل، بسبب اتساع (فجوة القدرات) بين العاملين المهرة والعاملين غير المهرة. وسوف تعم هذه الفجوة نحو ثلثي البلاد النامية؛ وأكثر من يتعرض لهذه المعاناة هن الفتيات، نظراً لحرمانهن من فرصة التعليم النظامي في عدد غير قليل من هذه البلاد.

حقيقة مهمة إذن من حقائق الاقتصاد السياسي الدولي، تلك التي يشير إليها البنك الدولي في تقريره محل النظر؛ إن أسواق العمل الدولية والمحلية أصبحت تعاني من فصام ظاهر وازدواجية بينة: سوق للمهرة، عالية العائد عظيمة المنافع، وسوق لغير المهرة، منخفضة الأجر غير ذات منفعة في نهاية المطاف. وبرغم الازدواجية والفصام في البنية التكوينية لسوق العمل، فإن هذه السوق في بعدها الدولي، على النطاق الجغرافي، تزداد اندماجاً وتوتراً. ولتفسير هذه النقطة يشار إلى سهولة تنقل البشر بغرض العمل، وسهولة نقل السلع والخدمات التي أنتجها العمل. وبصفة خاصة تبدو السلع ذات المنشأ من الصين، ثم الهند، الأكثر انتشاراً، ومن ثم الأكثر استفادة من ظاهرة الاندماج. غير أن الاندماج يتبعه توتر شديد. فالسلع الصينية رخيصة، نظراً لانخفاض تكلفة العمل المتضمن فيها، أي انخفاض الأجور. ومن ثم توضع الفئات العاملة في البلدان النامية الأخرى تحت ضغط شديد، من منافسة ثقيلة الوطء. قد غدت الصين (ورشة العالم) الجديدة، لاسيما ورشة الفقراء، الذين لا يبالون بانخفاض مستوى الجودة، لقاء انخفاض الأسعار. هذه أسواق أسعار وليست أسواقاً للنوعية بالدرجة الأولى. لا بل إن التوتر تنتقل عدواه إلى عمال الدول الغنية نفسها، كأثر للاحتكاك التصادمي، في عقر دار الدول المتقدمة، مع السلع الصينية، والعمالة الصينية..!

وماذا بعد ..؟

عمل ماهر ومهارة.. عمل غير ماهر ودون جودة.. بين الدول وداخل الدول. فرص تلوح
ثم تبتعد.. مخاطر تنشأ من فجوة القدرات والدخول .. والأهم: هل يتكون العمل الماهر- ومعه
"رأس المال المعرفي"- في عزلة عن فجوة القدرات والدخول؟

أم أن الفجوات تتراكم؟

وهل يمكن للتعليم والتعليم الجامعي أن يسد الثغرات في بناء عنصر العمل..؟

* * *

(3)

التعليم الجامعي وخصائص عرض العمل:

التعليم الجيد والعمل اللائق

بمناسبة الحديث حول صلة التعليم والتعليم الجامعي بتكوين قوة العمل، يأتي الحديث دائماً عن مستوى جودة التعليم في الجامعات العربية، وهل تتناسب الجودة بمستوياتها الراهنة مع المعايير العالمية. إن موضوع الجودة إذن، وفق المقاييس الدولية، هو لب الموضوع في الحقيقة.

وهنا يثور جدل متكرر في الأوساط الأكاديمية ووسائل الاتصال الجمعي، على الصعيد العربي، حول قضية المستوى المقارن للجامعات العربية في السياق –والسباق- العالمي، إدراكاً للصلة الوثيقة بين "التعليم الجيد" و "العمل اللائق".

وهناك أسئلة تترى متقاطرة حول مشكلة تأخر ترتيب الجامعات العربية بالمعايير العالمية. وأهم ما يحوط هذه الدلالة من معانٍ، قضية "عالمية" الجامعات.

ويمثل هذا الاهتمام تطبيقاً للمقولة الشائعة: (فكر عالمياً، ونفذ محلياً) Think Globally and Achieve Locally.. وقد قامت بعض التقارير الدولية في السنوات الأخيرة بقلب تسلسل المعنى في هذه المقولة على نحو لافت، وذلك على النحو التالي: (فكر محلياً، ونفذ عالمياً)..

وهذه المقولة الأخيرة- "المقلوبة" أو العكسية- هي التي تهم، ربما أكثر من سابقتها، في مضمار اثر التعليم والتعليم الجامعي على سوق العمل. إذ هي تشير إلى أهمية العامل المحلي من أجل الوصول إلى نقطة التنافس على مراتب العالمية الأولى. وهذا هو الجديد في الأمر، مما يتطلب إعادة النظر جذرياً في طريقة العمل من أجل تحقيق تلك الغاية التي يرفع رايتها الجميع هذه الأيام، ولكن بدون عمل منسق على نحو إدراكي رفيع. ويقصد بهذه الغاية: رفع مستوى الجودة في الجامعات. وبلغه أكثر اقتراباً من المصطلح العلمي الراجح: تطبيق أسلوب "إدارة الجودة الكلية" TQM في العمل الجامعي، بحثاً علمياً، ونشاطاً تطبيقياً.

ولا يغيب عن البال العاصفة العربية التي أثارها التصنيف الدولي للجامعات، الذي قامت بإعداده ونشره جامعة شنغهاي الصينية منذ نحو ثلاثة أعوام، متضمناً ثلاثة آلاف جامعة في العالم، تنطبق عليها- على نحو تنازلي- معايير التميز والجودة الجامعية، ولم تبرز منها جامعة واحدة من الدول العربية كلها..! ومن يومها حتى الآن، تجدد أكثر من مرة، الجدل الساخر، سخريّة مرة، حول درجة (الصفرة) التي قيل إن الجامعات العربية حصلت عليها في "تصنيف شنغهاي".

ورغم السخرية المرة، فقد جادل البعض -عن حق- بأن "تصنيف شنغهاي" قد ظلم الجامعات العربية نسبياً، ولم يكن حكمه منصفاً تماماً حول ترتيبها على مقياس (العالمية).

ونشير هنا إلى أن التصنيف، أنف الذكر، لجامعة شنغهاي جياو ونج، يركز إلى عدة معايير رئيسية ترتبط بالتكوين العلمي والمهني قوة العمل، في مقدمتها:

- عدد الباحثين البارزين في الأحياء والطب والفيزياء والهندسة، و العلوم الاجتماعية.
- عدد المقالات المنشورة في مجلة (نيتشر أند ساينس) خلال السنوات الخمسة الأخيرة- بالنسبة للتخصصات العلمية "الطبيعية".
- عدد المقالات المدرجة في مؤشر (معهد الإحصاء الدولي للعلوم الاجتماعية والفنون والإنسانيات) وذلك بالنسبة لتخصصات "العلوم الاجتماعية".
- وهناك تصنيف آخر تقوم به مجلة (تايمز) لمؤسسات التعليم العالي، من زاوية (العالمية)، ويقوم على المعايير التالية:

- النسبة المئوية للأساتذة الأجانب، من مجموع الأساتذة، في كل جامعة.
- نسبة الطلاب الأجانب إلى مجموع الطلاب.
- معدل (طالب/أستاذ) أي نسبة أعضاء الهيئة التدريسية إلى عدد الطلاب.
- معدل "الاقْتباس" من أبحاث الأساتذة- أي عدد مرات الإشارة إلى مراجع من تأليف أساتذة الجامعة، في الأعمال المنشورة بالدوريات العلمية المحكمة في العالم.
- حجم الأوعية المكتبية التي تحوزها الجامعة المعنية، في المجالات العلمية المحددة.

أما تصنيف (نيوز ويك) للجامعات- حسب مدى "العالمية"- فيأخذ بعين الاعتبار عدة معايير في مقدمتها: الانفتاح والتنوع في البنية التركيبية للأساتذة والطلاب معاً، من جهة أولى، والامتياز في الأبحاث، من جهة ثانية : (أنظر "نيوز ويك"- الطبعة العربية، 12 سبتمبر 2006). ووفق هذا التصنيف فإن الجامعات العشرة الأولى على المستوى العالمي، على وجه الترتيب التنازلي، هي: جامعة هارفارد- جامعة ستانفورد- جامعة ييل- معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا- جامعة كاليفورنيا، بيركلي- جامعة كامبردج- معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا- جامعة أكسفورد-جامعة كاليفورنيا، سان فرانسيسكو- جامعة كولومبيا، ولاية نيويورك.

وفق هذا التصنيف، فإن ثماني جامعات من بين الجامعات العشرة الأولى، أمريكية، واثنان من بريطانيا (كامبردج وأكسفورد). ولا شيء غير ذلك!..

وللتدليل على أهمية (الانفتاح والتنوع) على صعيد الطلبة والأساتذة، يشار إلى أن عدد الطلاب الذين يغادرون أوطانهم للدراسة في الخارج ازداد من 800,000 طالب في عام 1975 إلى 2,5 مليون طالب عام 2004، بمعدل زيادة يبلغ نحو 4% سنوياً. ويحصل الطلبة الأجانب

على 30% من شهادات الدكتوراه الممنوحة في الولايات المتحدة، و38% في بريطانيا. أما بالنسبة للأساتذة فإن نحو 20% من الأساتذة الموظفين حديثاً في التخصصات العلمية والهندسية بأمريكا مولودون في الخارج. أما في الصين (فإن الغالبية الساحقة من الأساتذة الموظفين حديثاً في أفضل الجامعات التي تقوم بوظيفة البحث، قد تلقوا دراساتهم في الخارج)-نيوز ويك-المرجع السابق. ويشير ذلك إلى نجاح الصين- و كذلك كوريا- في عكس اتجاه دورة "نزيف العقول"، بالعمل الفعال على استعادة الكفاءات، (الطيور المهاجرة)، من وُكُناتها الغائرة بالخارج، والقابعة في مدن "الشمال"، ثم إعادة ربطها بالوطن الأم، من خلال توفير البيئة الداعمة، ومنظومة الحوافز المادية والمعنوية اللازمة.

ولكن الآن، لا يتنقل الطلبة والأساتذة فقط، ولكن تتحرك الجامعات (العالمية) نفسها إلى الخارج. حيث شرعت الجامعات المذكورة في إقامة حُرْم جامعية بعيداً عن بلادها، وخاصة في منطقة الخليج العربي: مثل مشروع إقامة حرم لجامعة ميتشيجان في دبي، ولجامعة السوربون في أبو ظبي، وجامعة كورنيل في قطر.

ولكن هل يكفي نقل الحرم الجامعي من قلب ميتشيجان والسوربون وكورنيل، لإحداث القفزة المنشودة لمؤسسات التعليم العالي والجامعي العربي من المحلية إلى العالمية..؟ أم أن الأمر يتعدى "النقل" إلى "التوطين"؟..

لا ريب أن التوطين هو الحل الأمثل لبناء قوة عمل عربية مكونة بالمعايير الدولية، علماً ومعرفة ومهارة، تكون بمثابة مخرجات ملائمة لجامعات الدول العربية، وحيث يولد العمل اللائق من رحم التعليم الجيد على كل حال.

* * *

القسم الثاني

المتغيرات الأساسية للطلب على قوة العمل

(1)

تحولات الهيكل الإنتاجي

في ضوء أزمة الغذاء العربي والعالمي

كيف يؤثر الهيكل الإنتاجي القائم على القطاعات الإنتاجية المختلفة وقدرتها الاستيعابية لعنصر قوة العمل، وخاصة القطاع الزراعي المسئول عن تأمين الاحتياجات الغذائية العربية، وهو في ذات الوقت يمثل أكبر قطاع تشغيلي في الدول العربية ذات الموارد الزراعية، وفق تصنيف "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

ولنبدأ بالإشارة إلى ما أورده التقرير الاقتصادي العربي الموحد، بخصوص "الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية". ففي التقرير الخاص بعام 2007، وحيث تناول الفترة بين عام 1995 وعام 2006 (ص 21)- يؤكد انخفاض نصيب الزراعة في الدول العربية ككل من 9,5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الأول للمقارنة (1995) إلى 6,2% عام 2006، وانخفاض نصيب الصناعات التحويلية من 11,3% إلى 9,5%. وفي المقابل، ارتفع نصيب الصناعات الاستخراجية، وخاصة البترول، بفعل ارتفاع سعر البرميل، من 21,7% إلى 40%، بينما انخفض نصيب باقي قطاعات الإنتاج.

وفي عدد 2008، يذكر نفس التقرير (الجدول رقم 4، ص 23) أن نصيب القطاع الزراعي واصل انخفاضه من حيث الأهمية النسبية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، ليصل نصيبه النسبي في توليد الناتج عام 2007 إلى 6,1%. وبقي نصيب الصناعة التحويلية على مستواها السابق، دون زيادة (9,4%).

ولا يُستغرب بعد هذا الموقف العربي من الزراعة والصناعة التحويلية، أن تقل نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والصناعية، وأن يزيد الاعتماد على السوق الدولية، تحت وطأة الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع، من القمح إلى الحديد! ويصبح "التضخم المستورد" أمراً واقعاً، كان يمكن تجنبه.

وإن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، ينبغي ألا تنسينا معالم وآثار الموجة التضخمية خلال عام 2007 والنصف الأول من 2008 (ويبدو أنها تطل برأسها مرة أخرى برغم شيوع الطابع الركودي للأزمة الحالية). فقد شملت الموجة التضخمية جميع المنتجات الداخلة في التجارة الدولية: من المواد الغذائية، إلى الطاقة، ثم الآلات والمعدات الإنتاجية، ومستلزمات التشييد والبناء- من الحديد والأسمنت وغيرهما- بالإضافة إلى الأجهزة الاستهلاكية، وخدمات المعلومات، والمواد السميعة-البصرية، والمنتجات الكيميائية والطبية والصيدلانية - الدوائية. ولكل منها طابع يغلب على طريقة تحديد أسعارها.

فمثلاً، يغلب أثر التقلبات المناخية والبيئية على عرض وأسعار الغذاء (من الحبوب-خاصة القمح والذرة، ومن البقول- خاصة الفول والعدس، ومن الزيوت على اختلافها) ممتزجا بأثر

السياسات الاقتصادية للحكومات: كما في سياسات الإنتاج، وموضوع الدعم والإعانات والضريبة، ونظم الاستيراد والتصدير.

أما أسعار الطاقة-من النفط والغاز الطبيعي- فتتأثر أساسا بقوى العرض والطلب، وبعمليات المضاربة في البورصات الدولية الكبرى، بالإضافة إلى السياسات الضريبية في الدول المستهلكة، وخاصة ما يتعلق منها بمستويات الضريبة على منتجات التكرير، وفي مقدمتها الجازولين وبنزين الطائرات.

أما السلع الإنتاجية والإلكترونيات الاستهلاكية والخدمات المعلوماتية، فتحدد أسعارها أساسا بما يسمى (الريع التكنولوجي) الذي تقتنصه الشركات المنتجة، وفي صادراتها الشركات عابرة الجنسيات.

وتتحدد تكاليف وعوائد المواد السمية-البصرية، بالطبيعة الخاصة لعنصر العمل في هذا القطاع، والذي يطلق عليه البعض تعبير (صناعة القوة الناعمة).

وأما مستلزمات التشييد والبناء فتتأثر بالبنية الاحتكارية لصناعات المعادن الأساسية في العالم (الحديد والصلب، والألومنيوم..)، وبمستوى أسعار المدخلات من الطاقة وخاصة الغاز، حيث تتنافس على استخداماته كل من الصناعات "كثيفة الطاقة"، ووسائل التدفئة في فصل الشتاء، فضلا عن سلوك المنتجين الكبار مثل روسيا الاتحادية.

ويلاحظ أنه في كل دولة على حدة، أو مجموعة من الدول، توجد أسباب "نوعية"، مؤثرة على مستوى الأسعار، وتتعلق بمعطيات عوامل الإنتاج الطبيعية والمكتسبة، وبالسياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، والسياسات المالية والنقدية. وهناك عامل مهم، في حالة العديد من الدول العربية، وهو ما يمكن التعبير عنه بما يلي: عدم وجود سياسة محددة أصلا، للحفاظ على مستوى معين للأسعار في مجال السلع والخدمات الأساسية، ويضاعف من أثرها: عدم فاعلية التشريعات والأجهزة الخاصة بمواجهة الاحتكار، وربما عدم توفرها أصلا، على عكس الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا. ويعبر بعض كبار الاقتصاديين عن أهمية تلك السياسة السعرية، بضرورة وجود وتشغيل (اليد الظاهرة) للوظيفة الاجتماعية للدولة، من أجل ضبط الأسواق، وذلك بدلا من الفكرة القديمة حول (اليد الخفية) التي يرى البعض أن بإمكانها تحقيق التوازن التلقائي بين قوى العرض والطلب، دون تدخل من المجتمع.

ويثور هنا تساؤل يرتبط ارتباطا وثيقا بموضوعنا، تغيير مستوى وهيكل الطلب على قوة العمل في الدول العربية:

لماذا ارتفعت أسعار المواد الغذائية في الدول العربية، وكثير من الدول النامية، خلال الموجة التضخمية المذكورة والتي بلغت ذروتها في ربيع عام 2008؟

هل هي أزمة ندرة، أم أزمة توزيع..؟ وإذا كانت أزمة توزيع، فهل هو التوزيع المحلي بين الجماعات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، أم هو التوزيع العالمي بين الدول والمجموعات الدولية؟ وإذا كان هناك سوء توزيع، فهل هو ناتج عن عوامل داخلية أم عن عوامل خارجية؟

وفي حالة الأخذ بالعوامل الخارجية، هل هي سياسات الدول (الأخرى) وخاصة الكبرى منها، أم هي عوامل هيكلية تتعلق بطبيعة النظام الدولي للتجارة الدولية، ممثلاً، في الجانب المؤسسي، بمنظمة التجارة العالمية..؟ أما إذا كانت العوامل المحلية، فما طبيعتها؟ هل تكمن في التركيز على (التجارة الخارجية بدلا من الإنتاج المحلي) ؟

أم أنه خليط من العوامل الداخلية والخارجية، قوامه تطبيق بعض الدول (المتقدمة) لمنهج الحماية المحلية لمنتجاتها الزراعيين حفاظاً على (المصلحة القومية)، مع ادعاء العكس في المفاوضات الدولية؟ وفي المقابل، تطبق بعض الدول (النامية) منهج "الليبرالية" في التجارة الخارجية، استيراداً وتصديراً، وبالتالي : تفتح أسواقها أمام واردات الغذاء الرخيصة (المدعومة) أسعار تصديرها من حكومات الدول الكبرى وخاصة دول الاتحاد الأوروبي) بينما تصدر هذه الدول النامية سلعا قليلة العدد والكميات، نسبياً، لهذه الدول الكبرى التي تفرض رسوما جمركية متدرجة على وارداتها الزراعية والغذائية من البلاد النامية.

وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد -2007- شكلت واردات السلع الغذائية أهم المجموعات المستوردة من السلع الزراعية على المستوى العربي العام، بنسبة 70% تقريبا من الواردات الزراعية الإجمالية. وبلغت حصة الواردات من الحبوب والدقيق حوالي 40% من إجمالي السلع الغذائية الرئيسية، تليها واردات الألبان ومنتجاتها بنسبة 12,3%، ثم الواردات من اللحوم بنسبة 10,4%، وواردات الزيوت النباتية بنسبة 9,5%. وقد سجلت الواردات من الحبوب والدقيق والبنور الزيتية واللحوم أعلى زيادة بين السلع الغذائية، سواء من حيث القيمة أو الكمية.

وتعكس هذه الأهمية الكبيرة والمتزايدة للسلع الغذائية في جانب الواردات من الميزان التجاري، واقع العجز الغذائي العربي. فقد أدى التفاوت بين معدلات النمو المنخفضة في الإنتاج الزراعي، ومعدلات النمو المرتفعة للطلب على السلع الغذائية الزراعية، إلى فجوة غذائية في معظم السلع، بلغت قيمتها حوالي 17,9 مليار دولار في عام 2005، في حين كان متوسط قيمة الفجوة قد بلغ حوالي 15,4 مليار دولار، خلال الفترة 2000-2005.

وتشكل قيمة الفجوة الغذائية في مجموعة الحبوب والدقيق حوالي 51,4% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية، تليها اللحوم بنسبة 13,7%، والزيوت النباتية بنسبة 12,9%.

و تعتبر هذه الفجوة الغذائية محصلة للتفاوت بين الإنتاج المحلي والطلب، للسلع الغذائية الزراعية. فقد سجل نمو الطلب زيادة بنسبة 4%، بينما لم يزد الإنتاج الزراعي بأكثر من 2,6% في عام 2005. ويتفاقم الوضع في حالة الحبوب والدقيق، عبر الزمن، إذ انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من 55,2% عام 2000 إلى 51% عام 2005.

ومعنى هذا أن الوطن العربي يستورد أكثر من نصف احتياجاته من الحبوب والدقيق، وليس من الغريب إذن أن تخضع الدول العربية، في المجال الغذائي، للظروف المتقلبة للأسواق الدولية، من حيث عرض الحبوب ومستوى الأسعار، وشروط البيع والشحن والنقل والتسليم.

ولكن بعض الدول العربية تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الشأن، وبوجه خاص، الدول ذات الموارد الزراعية، وهي سبعة دول، حسب "التقرير الاقتصادي العربي الموحد": تونس والجزائر والسودان وسورية والعراق ومصر والمغرب. إذ لم يرق معظمها بما يلزم لتطوير القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية. وربما يعود بعض من السبب في ذلك إلى "إرث فكري" ناتج عن تقاليد الفكر التنموي في الخمسينات والستينات من القرن المنصرم، والتي مالت إلى إعطاء الأهمية القصوى للقطاع الصناعي، وتجاهلت أو أهملت القطاع الزراعي المحلي. وجاءت برامج "التكيف الهيكلي" بعد ذلك لتكرس هذا الواقع، من خلال تعميق بعض الاختلالات الهيكلية، باسم حرية التجارة.

وفي ظل هذا الواقع، حدث ما يلي:

- تراجع الاستثمارات الحكومية في النشاط الزراعي والتنمية الريفية. ونتيجة لذلك انخفض نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية مثلاً إلى 14.9% فقط في عام 2004/2005 مقابل 16% خلال فترة (1999 - 2004) حسب (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007). وانخفض هذا النصيب إلى 14,3%، حسب تقرير متابعة الخطة السنوية لعام 2008/2007 بجمهورية مصر العربية¹.

- انخفاض أسعار توريد محاصيل الحبوب من المزارعين، حتى بالمقارنة مع الأسعار الدولية، التي كانت منخفضة أصلاً، طوال عقود، بفعل سياسة الدعم والإعانات الزراعية في الدول الكبرى. ولذلك تقلص الحافز لدى المزارعين و (الفلاحين) لزراعة الحبوب، وخاصة القمح.

- إلغاء الدعم الحكومي تدريجياً على المدخلات الزراعية من البذور والأسمدة والمبيدات، وعلى أسعار الفائدة للقروض الصغيرة.

-إلغاء الدعم تدريجياً على مدخلات الطاقة للآلات الزراعية، بما فيها آلات الري، وتعديل القوانين والتشريعات بما يسمح بزيادة إيجارات الأرض لصغار الحائزين، ويرفع من ثم التكلفة الكلية للإنتاج الزراعي، إلى حدود تجعل الزراعة وزراعة الحبوب نشاطاً غير مجزٍ من الناحية الاقتصادية للمزارعين.

-عدم توفير أعلاف الماشية والدواجن، بأسعار ملائمة، مما يؤدي إلى تحويل مساحات متزايدة من أراضي الحبوب إلى زراعة الأعلاف، ورفع تكلفة الإنتاج الحيواني والداخلي لحدودها القصوى.

... هذا ما فعلته بعض الدول العربية.. فماذا فعلت بعض الدول الصناعية الغنية.. حسب بعض المصادر الغربية؟²

1- وزارة التنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية، تقرير متابعة الخطة السنوية لعام 2008/2007. مذكور في: عبد الفتاح الجبالي، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، سلسلة "كراسات استراتيجية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، نوفمبر 2008، ص 50.
2 نيوز ويك- النسخة العربية، عدد 27 مايو 2008، ص 36.

[طوال عقود قامت أمريكا والاتحاد الأوروبي بتقديم إعانات سخية لقطاع الزراعة، وصلت قيمتها إلى 283 مليار دولار في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العام الماضي، مبقية الأسعار المحلية عالية بشكل مصطنع... وهكذا تدفقت محاصيل الذرة التي تدعمها إعانات الحكومة الأمريكية إلى الأسواق المكسيكية، وتدفق الأرز الأمريكي الرخيص إلى الكاريبي، والسكر الأوروبي الرخيص إلى إفريقيا... وفي الوقت نفسه تفرض دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة رسوما جمركية عالية لصد المنافسة من العالم النامي... كما تحول 15% من الأراضي الصالحة للزراعة في ألمانيا وفرنسا، ونحو 20% من الإنتاج الأمريكي من الذرة، إلى إنتاج الوقود الحيوي، بدلا من الحبوب].

ولكن هل نحن على أبواب انقلاب جديد في السياسات الزراعية والغذائية في العالم..؟

هل نحن على وشك التحول إلى نظام اقتصادي وتجاري عالمي جديد..؟ نظام يختلف، إلى هذا الحد أو ذلك، عن ذلك النظام الذي وُعدنا به منذ سنوات، قُبيل وعلى إثر تشكيل منظمة التجارة العالمية بإبرام اتفاقها الرئيسي والاتفاقات التكميلية في إبريل 1994، ثم دخولها حيز النفاذ اعتبارا من أول يناير 1995؟

ذلك ما يبدو بالفعل، من واقع تطورات أزمة الغذاء العالمية الأخيرة على الأقل.

لقد قامت فلسفة منظمة التجارة العالمية الوليدة، ابتداءً، على فتح الأبواب- على "التحرير" والإزالة التدريجية لحواجز الحماية الوطنية والقيود التجارية على اختلافها، من جمركية وغير جمركية، وذلك على أساس جدول زمني معين.

وقامت، من أجل تجسيد هذه "الفلسفة"، جولات المفاوضات التجارية على المستوى الوزاري في دورات متتابعة حتى جولة هونج كونج في 2005، وصولا إلى المؤتمر الوزاري المصغر في جنيف خلال الأسبوع الأخير من يوليو 2008، سعيا إلى التوصل إلى اتفاق تفاوضي حول (السلع الزراعية وغير الزراعية)، والخدمات.

واتخذ هذا السعي شعارا له: تطبيق "جدول أعمال الدوحة للتنمية"، في إشارة ذات مغزى إلى جولة مفاوضات التجارة العالمية من خلال المؤتمر الوزاري بمدينة الدوحة، العاصمة القطرية، عام 2001، والتي حددت "أجندة" تفصيلية لقضايا التفاوض، من أجل استكمال "تحرير" التجارة العالمية، وخاصة في مجالي الزراعة والصناعة الدوائية.

وفي المجال الزراعي بالذات، تم التركيز على ضرورة تخفيض الدعم والإعانات الموجهة لإنتاج وتصدير السلع الزراعية والغذائية لاسيما في دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تشجيع وتسهيل وصول صادرات البلدان النامية من السلع الزراعية، الغذائية كالبطاطس، وغير الغذائية كالقطن، إلى أسواق الدول الصناعية الغنية.

ومنذ 2001 حتى الآن يجري الحديث عن "قضايا الدوحة للتنمية"، بغير أن يتحقق اختراق جوهري في مسار التجارة العالمية.

وكانت النتيجة هي ما نرى الآن: الدول المتقدمة صناعياً، من الاتحاد الأوروبي وأمريكا واليابان وأستراليا، قدمت الإعانات لمنتجاتها ومصدري السلع الزراعية والغذائية، فأصبحت منتجاتها رخيصة نسبياً في الأسواق الدولية. وفي المقابل، فإن الدول النامية في معظمها، وباستثناء الصين والهند وربما البرازيل، قد (استمرت) شراء السلع الغذائية الرخيصة من السوق الدولية، وأهملت من ثم زراعتها المحلية، وانصرفت عن توسيع الرقعة النسبية للإنتاج الغذائي المحلي.

ولمّا تصاعدت حدة أزمة الغذاء العالمي في ربيع 2008، بدأت الحقيقة في الكشف على نحو ظاهر.

و تأكيداً لذلك³، فإنه في الخطاب الافتتاحي لمدير عام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، جاك ضيوف، أمام (مؤتمر القمة حول الأمن الغذائي العالمي: تحديات التغيير المناخي والوقود الحيوي، روما 3-5 يونيو 2008) -ذكر ما يلي: [.. إن الدول أعضاء "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" قد أحدثت تشوّهاً بالغاً في الأسواق العالمية، بأن أنفقت في عام 2006 وحده مبلغ 372 مليار دولار على دعم وإعانات القطاع الزراعي فيها...] [و مما لا يمكن فهمه أو استيعابه أن مبلغاً بقيمة 11-12 مليار دولار، من إجمالي الدعم والإعانات المحلية للزراعة في الدول الصناعية، قد استخدم في عام 2006 من أجل تحويل مائة مليون طن من الحبوب من الاستهلاك الأدمي إلى إنتاج الوقود الحيوي للمركبات ذات المحركات...] .

[و برغم ذلك، فإن العالم يعجز عن توفير بلايين قليلة من الدولارات لمنع إزالة الغطاء الغابي لمساحات مقدارها 13 مليون هكتار سنوياً...] .

[وفي المقابل، نجد وفقاً لبيانات "الفاو" أن إنتاج الوقود الحيوي-الميثانول- قد زاد بثلاثة أمثال خلال سبع سنوات فقط- بين عامي 2000 و 2007 - ويتوقع أن يتضاعف خلال عشر سنوات، حتى عام 2017، ليصل إلى 127 مليار لتر في السنة...] .

ويتعجب جاك ضيوف من أن العالم لا يستطيع تخصيص 30 مليار دولار سنوياً لإعادة إنعاش الزراعة في العالم، بغرض مواجهة خطر الجوع الذي يتهدد 862 مليون إنسان، يوشك أن يقترب عددهم من ألف مليون، منهم أكثر من 200 مليون جائع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وحدها.. هذا بينما يقدر فاقد الغذاء في دولة واحدة، وهي الولايات المتحدة، بنحو 100 مليار دولار.. وأن دول العالم قد أنفقت في عام 2006 زهاء 1200 مليار دولار على صناعة وتجارة السلاح...!

ويقول جاك ضيوف أيضاً: [إن الحقائق تتحدث عن نفسها؛ إن المعونات الدولية الموجهة إلى الزراعة في البلاد النامية - على أساس أسعار عام 2004- قد انخفضت قيمتها من 8 مليار دولار عام 1984 إلى 3,4 مليار دولار في عام 2004، وهو ما يمثل نقصاً في القيمة الحقيقية

³ أنظر: منظمة الأغذية والزراعة، المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي، تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية، روما 3-5 يونيو 2008، دراسة " ارتفاع أسعار الأغذية: الحقائق والأبعاد والآثار والعمل المطلوب، ص ص 2-5.

بنسبة 58%. وتناقص نصيب الزراعة من إجمالي "المساعدات التنموية الرسمية ODA " من 17% عام 1980 إلى 3% عام 2006. [

من أجل ذلك كله، أخذت نبرة الدعوة تعلقو طلبا لنمط جديد من السياسات الزراعية والغذائية في العالم، وتحديدًا في الدول النامية، محاكاة للسياسات المستبطنة، ربما غير المصرح بها كسياسة رسمية معتمدة للدول الصناعية الغنية طوال السنين الماضية. وإن ذلك هو ما يعبر عنه بإعادة الاعتبار للقطاع الزراعي، ولدور الزراعة في التنمية، والحاجة إلى (ثورة زراعية) جديدة، تحاكي (الثورة الخضراء) في السبعينات، ويطلق عليها البنك الدولي: (الزراعة الجديدة) New Agriculture.

ولكن ما هي معالم السياسة الجديدة للزراعة والغذاء في إطار الفهم التنموي الجديد، في أروقة بعض المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة و أسرة البنك الدولي..؟

في كتاب (صناعة الجوع)⁴، نقرأ ما يلي: [كل شعب عليه أن ينتج ما يكفيه من الغذاء، بدلا من أن يسلم أموره للتجارة الدولية- لقد استند أمن الشعوب، من الناحية التاريخية، على تلبية الاحتياجات الأساسية لكل شعب من الغذاء. و لذا فإن على كل بلد أن يعبئ موارده الذاتية ليسد حاجاته الغذائية أولا. وعندها فقط يمكن للتبادل التجاري أن يفيد في زيادة الاختيارات... إلخ). ويواصل كتاب (صناعة الجوع): [إنه ما من بلد في العالم يعد سلة غذاء ميثوس منها. وإنه على مستوى العالم ككل، ليس هناك أساس للفكرة القائلة بأنه لا يوجد غذاء يكفي الجميع، فالعالم ككل ينتج ما يكفي السكان وزيادة. بيد أن الأرقام العالمية لا تعني سوى القليل؛ والمهم هو ما إذا كانت توجد موارد كافية لإنتاج الغذاء في البلدان التي يجوع فيها الناس.. وقد أدركنا أن الموارد موجودة، ولكنها تعاني دائما من قلة الاستخدام، أو من سوء الاستخدام]. و لعله في ضوء ذلك يكون من المهم لصانعي السياسات الاقتصادية في الدول العربية أن يدركوا الأهمية القصوى لعبارة (إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي).

و هذا ما يشير إليه أحدث تقرير صادر عن البنك الدولي لعام 2008، من سلسلة (تقرير عن التنمية في العالم) تحت عنوان: الزراعة من أجل التنمية⁵، حيث يوصي بعدة توجهات جديدة للسياسات الحكومية-الزراعية والغذائية- في البلاد النامية، نجلها فيما يلي:

1- المطالبة بإجراء "إصلاح زراعي" يأخذ بعين الاعتبار إعادة توزيع ملكية الأرض، لمصلحة صغار الحائزين، بما في ذلك: إعادة توزيع أراضي المزارع الكبيرة غير المستخدمة على هؤلاء الحائزين بالذات. ويضيف إلى ذلك ضرورة (توجيه سياسات الدعم الحكومي لتشجيع صغار المزارعين على رفع مستويات الإنتاجية والتنافسية).

2- ضرورة الاهتمام بمنظمات المنتجين الزراعيين من صغار الحائزين (الملاك والمستأجرين) مما يسمى بالتعاونيات الزراعية، سعيا إلى إمداد المزارعين باحتياجاتهم من المدخلات (بذور- أسمدة- مبيدات حشرية- مياه.. إلخ) في الوقت المناسب من المواسم الزراعية،

⁴ صناعة الجوع، خرافة الندرة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص ص 14-18
⁵ World Bank, Agriculture for Development, 2008, p.1-25

وبالأسعار المعقولة، مع تقديم القروض ذات أسعار الفائدة التفاضلية المنخفضة؛ بالإضافة إلى (التسويق التعاوني) للمنتجات النهائية.. ويشير تقرير البنك الدولي في هذا الصدد إلى أن التوسع في تعاونيات المزارعين يستهدف سد الفراغ الناجم عن انسحاب (الدولة) من عملية التسويق ومن الإمداد بالمدخلات والقروض. ويدلل على ذلك بأنه خلال العشرين سنة الممتدة من 1982 إلى 2002، ارتفعت نسبة القرى التي تملك منظمات للمنتجين في السنغال مثلا من 8% إلى 65%، وفي بوركينا فاسو من 21% إلى 91%. وفي مثال آخر، تضم الشبكات التعاونية لمنتجي الألبان في الهند 12,3 مليون عضو، يقدمون 22% من إجمالي عرض الألبان ومنتجاتها في هذا البلد.

ولنقارن ذلك بما حدث من اضمحلال (الجمعيات التعاونية الزراعية)، وحيث حلت محلها مؤسسة للإقراض شبه التجاري: (بنك التنمية والائتمان الزراعي).

3- تطوير الابتكار Innovation من خلال العلم والتكنولوجيا الزراعية. ويؤكد البنك الدولي في هذا المقام أن "فجوة المعرفة" قد تعمقت بشكل سريع بين الدول الصناعية والبلاد النامية، بفضل تقدم مسيرة الاستثمار الخاص في "البحث والتطوير" لدى الدول الصناعية. ويسوق البنك الدولي، تأكيدا لذلك، أن النصيب النسبي ل(البحث والتطوير الزراعي المنقذ في القطاعين العام والخاص) كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الزراعي، في البلاد النامية، لا يزيد عن 9/1 منه في الدول الصناعية.

ولنقارن ذلك بما حدث، ويحدث، في العديد من الدول العربية، حيث تعتبر نفقات (البحث والتطوير)- في المناطق الزراعية والريفية نفقات "غير ضرورية"!!

4- إعادة توجيه السياسات النقدية والمالية لصالح رفع إنتاجية المزارعين الصغار، ونقصد بصفة خاصة سياسات: الضريبية، والدعم، والإعانات، والاستثمار الحكومي، ومُنح الائتمان.

فقد لاحظ خبراء البنك الدولي أن حكومات البلاد النامية حملت سياساتها تحيزا ضمنا ضد المناطق الزراعية والريفية من خلال عدة آليات، مثل: زيادة العبء الضريبي على المنتجين الريفيين، وتناقص الاستثمار الحكومي على البنية الأساسية للإنتاج الزراعي. ونقدم أمثلة أخرى: شبكات الري والصرف، الطرق والجسور، محطات التجارب الزراعية، واستنبتات الأصناف وتحسين السلالات الحيوانية، والإرشاد الزراعي.. إلخ). أضف إلى ذلك: رفع الدعم عن الأسمدة والمبيدات، وترك المزارعين الصغار فريسة لقوى السوق، والتخلي عن المساعدة في التسويق محليا وخارجيا، وأخيرا: تسليم المحاصيل (كالقمح) إلى الحكومة، لفترات طويلة ماضية، بأسعار تقل عن المستويات العالمية، المنخفضة أصلا، وحتى وقت قريب.

والخلاصة، أن "منظومة الحوافز" المفترض توجيهها للمزارعين والمنتجين الريفيين، قد ضعفت ضعفا شديدا، حتى ليتمكن القول بحدوث نوع من "الإفقار المنتظم والمتزايد" لشرائح اجتماعية معينة من سكان الأرياف، مثل: المعدمين وأشباه العمال الزراعيين (خليط من العمل المأجور والملكية القزمية)، والعمالة الموسمية، وغير القادرين على الكسب.. إلخ.

5- يرى البنك الدولي أيضا : ضرورة تحسين قدرة الحائزين الصغار على تملك "الأصول الإنتاجية" بمختلف أنواعها، وخاصة: التعليم، والصحة، والمياه، ودع عنك الأرض.

ثم يجمل خبراء البنك الدولي تحليلهم بالتأكيد على أن الهدف من شعار (الزراعة للتنمية) هو جعل الزراعة -لدى صغار المزارعين- أعلى إنتاجية، وأكثر استدامة، وخاصة من خلال:

- تحسين نظم الحوافز السعرية للمحاصيل، وإصلاح الأسواق حتى تصبح (صديقة).
 - زيادة فرص الوصول للخدمات، بمختلف أنواعها، وخاصة الخدمات المالية.
- وبهذا كله، يمكن للزراعة أن تسهم في تحقيق التنمية.

**** القطاع الزراعي والغذائي وتوليد الطلب على عنصر العمل :**

مما سبق كله، يمكن تلمس أهم العوامل الخاصة بأثر القطاع الزراعي وأزمة الغذاء المرتبطة بالأثر على الطلب على قوة العمل العربية فيما يلي:

- 1- تذبذب الطلب على العمالة الزراعية، مما يفاقم من مشكلة التشغيل في القطاع الريفي في عدد من الدول العربية، وخاصة في ضوء الطابع الموسمي لتلك العمالة.
- 2- انخفاض قدرة القطاع الزراعي على استيعاب العمالة، في ضوء انكماش الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع.
- 3- الاتساع المطرد للطابع غير النظامي للعمالة الريفية الهامشية، نظرا لفضالة قدرة القطاع الزراعي على تشكيل "قطب للجذب التنموي" في عموم الدول العربية.
- 4- تشوه سياسة الدعم السلعي والخدمي في ضوء خفض مخصصات الدعم الموجهة من الموازنات العامة في معظم الدول العربية، وخاصة غير النفطية، إلى مدخلات القطاع الزراعي، من الأسمدة والبذور والمبيدات، مما يؤثر سلبا على القدرة الإنتاجية للمزارع الصغيرة والمزارعين الفقراء.
- 5- انخفاض مخصصات الإقراض للمزارعين الصغار والمتوسطين، مما يؤدي، بالفاعل مع العامل السابق، إلى " طرد جزء من المنتجين الزراعيين من حلبة الإنتاج لحساب أنفسهم، وتحولهم إلى العمل الأجير- وذلك يزداد الضغط على قوة العمل، وتتنخفض الأجور الزراعية، ويتهدد جزء من قوة العمل الزراعية بشبح التعطل وازدياد "حدة الفقر".

* * *

(2)

تحولات الهيكل الإنتاجي في ضوء تطور "الصناعات الإبداعية":

صناعات "القوة الناعمة"، واقتصاد المعرفة

بعد أن تناولنا أثر هيكل الإنتاج، بالتطبيق على الزراعة والغذاء، على موضوع الطلب على العمل في الدول العربية، ننتقل إلى الجانب الآخر في هياكل الإنتاج في الدول العربية، باستبعاد القطاع النفطي والخدمات، ونقصد الجانب المتصل بالصناعة التحويلية.

والحق أن الفكر الاقتصادي والاجتماعي العالمي يشهد تطورا متسارعا هذه الأيام، وخاصة فيما يتصل بالبنية الداخلية للصناعة، من زاوية الأثر الحاسم للعلوم والتكنولوجيا.

ولئن كانت الصين تعتبر، بمعنى معين، "مصنع العالم"، وبالتحديد "مصنع السلع الاستهلاكية الرخيصة"، فإن العالم الصناعي المتطور اقتصاديا هو "مصنع الأفكار". يقذفون إلينا كل صباح بكل جديد من الفكر؛ ولننظر مثلا إلى الموجات المتدافعة من الفكر والبحث العلمي حول القضايا محل الاهتمام: الفقر ومكافحة الفقر أو الحد منه أو تخفيف حدته أو استئصاله، والتنمية البشرية، ثم التنمية المستدامة، ونظرية النمو "المدفوع من الداخل" Endogenous Growth بقوة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (رومر) والميزة التنافسية بديلا للميزة النسبية (مايكل بورتر).. والقدرات التكنولوجية، والمنظومة العلمية-التكنولوجية، ثم النظام الوطني للابتكار، والقدرة الابتكارية، مع الرقمنة والفجوة الرقمية. والمعلوماتية Informatics، فالاتصالية Telematics والاستعداد التكنولوجي للمعلومات والاتصالات. وها هم أولاء يقذفون إلينا أخيرا بالصناعات الخلاقة أو الإبداعية Creative Industries. وإذا كان خبراء البنك الدولي، كما رأينا سابقا، قد تحدثوا عن نشوء طبقة وسطى عالمية أساسها المهارة، فإن جون هارتلي وزملاءه من أستراليا يتحدثون عن (الطبقة الخلاقة أو المبدعة) ويقولون عنها: [إنها الطبقة التي يقدر لها أن تسود الحياة الاقتصادية في القرن القادم، مقابلا للطبقة العاملة التي سادت خلال العقود الأولى من القرن العشرين، ولطبقة الخدمات التي سادت في العقود اللاحقة]6.

بناء على ذلك، نطرح السؤال: إلى أي حد تصلح لنا فكرة (الصناعات الإبداعية) كمحرك للنمو الاقتصادي العربي؟ وإلى أي حد تصلح (صناعة المعرفة) كقاطرة للتنمية..؟ وإذا كانت هناك قيود على كليهما، فما هي هذه القيود، وما الحل؟

ولنبداً بالقول إنه بينما تقوم صناعة المعلومات على الحواسيب، وتقوم صناعة الاتصالات على الشبكات، وكناتهما وعاء وأداة، فإن صناعات (الإبداع) صناعات محتوى ومضمون، وتتألف من الفنون السمعية والبصرية وصناعات حقوق النشر والأداء. هي إلى حد كبير صناعات الإذاعة

والتلفزيون والصحافة والسينما والموسيقى والألعاب الإلكترونية والنشر والإعلان. وقد وجدت فيها بعض البلدان الآسيوية، وخاصة تايوان وسنغافورة وهونج كونج، بالإضافة إلى استراليا بديلا متسعا لفرص الاستثمار المربح على الصعيد الإقليمي والدولي، وخاصة بعد تعثر كثير من شركات (التكنولوجيا المتقدمة) الصغيرة والمتوسطة المسماة بشركات "دوت كوم"، التي شهدت قمة الرواج في النصف الثاني من التسعينات قبل انهيار الأسهم وفق مؤشر (ناسداك).

ونستطيع القول، على المستوى العربي العام في الوقت الراهن، إن هذه الصناعات لاكتسب ثقلا مقارنة بما يسمح لها بأن تمثل قوة محرّكة للنمو. ولكن إذا انتقلنا من النظرة الإجمالية أو التعميمية إلى نظرة تفصيلية تراعي الاختلافات بين المناطق والأجزاء العربية المختلفة، فسوف يتغير الأمر. إن الصناعات الإبداعية ليس لها سجل تاريخي حقيقي في منطقة الخليج مثلا، بينما تملك سجلا قويا جدا في مصر، بصفة خاصة، ولها نوع من الوجود الملموس في كل من سوريا ولبنان، كما أنها تتطور بسرعة لافتة في بلدان المغرب العربي، لاسيما فيما يتعلق بالمشرح والسينما في كل من المغرب وتونس والجزائر. ولذلك يمكن القول إن (الصناعة الإبداعية) تحمل آفاقا لامعة لدفع عملية النمو والتنمية العربية في كل من المشرق والمغرب العربيين. بيد أن حالة جمهورية مصر العربية تستحق الانتباه في هذا الصدد. فهنا تنطبق مقولة (القوة الناعمة) التي تحدث عنها (جوزيف ناي). إن صناعة السينما و الفنون السمعية وصناعة النشر كانت، تقليديا، تمثل مصادر هامة للقوة المصرية في إطارها العربي الطبيعي، ماديا ومعنويا، كما كان انحسارها النسبي خلال ربع القرن الأخير جزءا من ملابسات التغيير العام. ويمثل استنهاض الدور المفترض والممكن للصناعات المذكورة مدخلا لدفع وتعميق عملية (التعافي الاقتصادي) في مصر العربية؛ وشيء من ذلك يمكن قوله عن سوريا ولبنان وتونس.

من غير المعقول إذن أن نتبنى نموذجا للنمو مشتقا من خبرة البلدان الآسيوية ذات الندرة النسبية في موارد الطاقة، مثل ماليزيا. بيد أن هذا لا يعني إهمال الخبرة الآسيوية والماليزية والسنغافورية مثلا؛ وإنما العكس هو الصحيح: إذ يجب استلهام دروس التجربة التنموية في حقل الإرادة والإدارة وفي رسم الإستراتيجية المستقبلية. بل ويجب، من باب أولى، التعلم على الصعيد العربي، من خبرة الدول الأوروبية في شمال أوروبا وغربها، والتي حازت قصب السبق في مجال الابتكار كمحور للتنمية وللقدرة التنافسية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن تنمية الصناعات الإبداعية في العديد من الدول العربية- وتنمية الصناعات القائمة على تعميق الدورة الإنتاجية المحلية والعربية العامة لقطاع الطاقة في دول أخرى، تشكل المدخل الملائم لتطوير مستوى ومعدل نمو القوة العاملة العربية، وزيادة القدرة على استيعاب العمالة المؤهلة، المتعلمة المدربة، وامتصاص البطالة المتراكمة.

* * *

(3)

تجديدات الفكر التنموي والتغيرات الاقتصادية: الريف والحضر؛

تنمية المجتمعات المحلية

إذا كان الطلب على العمل يتحدد، من الناحية التطبيقية، بهيكل الإنتاج أساساً؛ كما رأينا- وقد تناولنا منها الزراعة والصناعة التحويلية- فإن هناك طرفاً آخر للقضية يتعلق بالجانب الفكري، حيث يفتح آفاقاً جديدة غير مطروقة لطرق التعامل مع بناء قوة العمل في الدول النامية، بما فيها الدول العربية.

ويطرح الفكر التنموي الآن عدة أسئلة متعلقة بموضوعنا، في مقدمتها: كيف تكون التنمية وكيف يكون التخطيط التنموي من أجل تحقيق الغايات التنموية، بما في ذلك: تطوير سوق العمل، بما في ذلك عنصر الطلب، وخاصة على الصعيد المحلي، أو ما يسمى بالتنمية المحلية، ويطلق عليه البعض (تنمية المجتمعات المحلية)..؟

وقد اهتم الفكر الغربي بهذه القضية منذ زمن طويل نسبياً، حوالي مائة عام. وكان مناط تركيزه في البداية الجانب الاجتماعي، في ضوء ما أفصح عنه اتجاه التطور العصري بشأن اضمحلال الدور المنوط بالمجتمع التقليدي عموماً، والمجتمع المحلي خصوصاً، لصالح بروز الآليات المستحدثة للتنظيم الحداثي أو العصري. فلم تعد علاقات القرابة وصلة الدم والنسب ومنظومة العائلة وقوة القرب الجغرافي والجوار أو (الحيرة)، والجماعة الصغيرة المحيطة في الحي الحضري و القرية و (الحارة) أو (الفريج)، و رابطة العيش المشترك في البادية- لم يعد كل ذلك يلعب الدور المركزي في حياة الفرد والجماعة، وإنما استطاعت الدولة العصرية، بمعونة (الشركة) أن تقوم بوظائف الرعاية والحماية الاجتماعية، أو الادعاء بذلك، عبر منظمات كاملة في مؤسسات العمل وأماكن الإقامة، مخصصة لتلبية احتياجات الأفراد، بكل أنواعها تقريباً. وقد تبين أن انقراض الصور المستقرة للمجتمعات، وخاصة على المستويات اللصيقة بالفرد، في موطن عيشه وموئل حياته وثقافته، قد ترك فجوات واسعة ينبغي أن تملأ، نظراً للمخاطر التي ما فتئت تهدد الأفراد والجماعات. وهنا انبرى علم الاجتماع بفروعه المتعددة ليملاً الفراغ، وأسند المهمة لكل من الأنثروبولوجيا، التي عيّنت بدراسة الجماعات (الأولية) والمجموعات القرابية والإثنية، وفرع ناشئ آخر أطلق عليه (الخدمة الاجتماعية). وما لبث علم الاقتصاد أن لحق بعلم الاجتماع، ونتج عن تلاقحهما فرع يسمى (تنمية المجتمعات المحلية).

مع نهضة التعليم والعلم الحديث في الدول العربية، أخذ أساتذة الجامعات العرب والمهنيون العاملون في حقل (الخدمة الاجتماعية) في إطار الجمعيات الأهلية، يحتذون حذو أقرانهم السابقين في الغرب، فما كان منهم إلا أن لحقوا بالقطار من آخر عربة فيه، فأخذوا من علم (التنمية

المحلية) بالطرف النهائي المسمى (تنمية المجتمعات المحلية)، على حين تجاهلوا (أصل القضية) وهو التنمية نفسها، التنمية المحلية، أو البعد المكاني و (المناطقي) للعملية التنموية ككل . وقد برروا ذلك -وهو حق- بأن المجتمع العربي تتعدد فيه البيئات الطبيعية والاجتماعية: من الريف إلى البادية أو المجتمعات الصحراوية، ومن الحضر إلى المجتمعات الجديدة أو العمرانية- وأن ذلك يقتضي البحث في تنمية كل منها على حدة. ولما كانت المكتبات وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) حافلة بكل جديد و مستطرف حول كل قضية، فقد نهل منها المتخصصون العرب، ودبجوا الكتابات والكتب حول (تنمية المجتمعات المحلية) بالمعنى الضيق.

ولكن العالم الغربي والأوربي ما يزال، في جانب رئيسي من العلم الاقتصادي، يهتم بقضية التنمية المحلية من أصولها، وليس من مجرد الفروع. ويدل على ذلك بزوغ وتبلور علم (الاقتصاد الإقليمي). ومن أهم المراجع التي صدرت في هذا الباب كتاب الباحث الإيطالي روبرتا كابلو، بعنوان: Regional Economics وصدر عن دار نشر (روتلج) العام 2007.

في هذا الكتاب يذكر المؤلف أن محور التنمية المحلية الحقيقي، هو بناء المنطقة الجاذبة Territory وأن هذه يمكن أن تكون (منطقة صناعية) وحسب، إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية "ضيقة أو ساكنة إلى حد ما، ولكنها تكون (منطقة علمية وتكنولوجية) إذا أخذنا الأمر من الزاوية الحركية الرحبة. وبعبارة أخرى فإن التنمية المحلية يجب أن تتجه إلى الاستفادة من الميزات الخاصة بمكان معين، الميزات المكتسبة بشكل خاص، بفعل التراكم العلمي والمعرفي والمهاري، لبناء قواعد (مناطقية) للقدرة الابتكارية الوطنية.

وهناك نقطة بالغة الأهمية في هذا السياق وهي أن روبرتا كابلو يبدو أكثر ميلا إلى اعتبار أن المناطق الحضرية المتطورة، المدن، خاصة المدن الكبرى، هي أكثر مناطق التنمية المحلية قدرة على (الجذب) التنموي، على المستوى الوطني والعالمي، بعكس المناطق الريفية أو شبه الريفية، شبه الحضرية. إن هذا ما يطلق عليه (الهيكل الحضري للتنمية المحلية)، نظرا لكون المدن هي المكان المفضل لشركات التكنولوجيا العالية (هاي تك)؛ والأهم أن تندمج المدينة في (منظومة مدنيية) متكاملة، داخل الدولة.

إن هذا يفجر جدلا خصبا حول المكانة النسبية لكل من المجتمع الريفي والمجتمع الحضري في منظومة التنمية المحلية. فقد رأى البعض، وبالأحرى أغلبية الدارسين مثل كابلو، أن المناطق أو المراكز الحضرية والمدن، خاصة مدن العلم ومدن المعرفة، هي القطب الجاذب الحقيقي للتنمية المحلية على مستوى الدولة، داخليا وخارجيا. ولكن هناك رأيا آخر ظهر في بعض أعمال البنك الدولي، يتبناه (يوجيرو هايامي) مثلا، وفحواه أن التنمية المحلية يمكن أن تقوم في المجتمعات الريفية، بنفس القدر الذي تظهر به في المجتمعات الحضرية، وأن الأمر لا يتطلب أكثر من اختيار استراتيجية تنموية تراعي تحقيق التوازن بين الطرفين. ويرى (يوجيرو هايامي) أن التجربة التاريخية للتنمية اليابانية في عصر (الميجي) منذ عام 1868 حتى قيام الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى خبرة تايوان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تشير إلى إمكان تحقيق هذا التوازن بصورة ناجحة. فقد استطاعت اليابان، ومن بعدها تايوان، إقامة مناطق صناعية متطورة في قلب الريف، عن طريق إتباع سياسات اقتصادية ملائمة لذلك، في المجالين الداخلي

والخارجي. وقد ورد هذا الرأي في دراسة للكاتب بعنوان (نحو نموذج جديد للروابط الريفية- الحضرية في ظل العولمة)، ضمن كتاب أصدره البنك الدولي، عن مطبعة جامعة أكسفورد، عام 2000 ، وقام بتحريره (شاهد يوسف) وآخرون، تحت عنوان: الديناميات المحلية في عصر العولمة Local Dynamics in an era of Globalization

**** ريف أم حضر في التنمية العربية :**

لقد انحاز صانعو القرارات التنموية العرب للمدن والمجتمعات الحضرية، واتفقوا على ذلك فيما يبدو، رغم اختلاف الأراضية السياسية والفكرية للجميع. فقد نشأت الصناعات الحديثة في المدن أو على أطرافها وضواحيها. وفي جمهورية مصر العربية مثلا، تم نقل خام الحديد من أسوان، أقصى جنوب مصر، إلى ضاحية حلوان بقرب القاهرة، حيث مصانع (الحديد والصلب). ونقل خام البوكسيت إلى مصانع الألومنيوم العملاقة في (نجع حمادي) قرب مدينة أسيوط. ويجري نقل خام فوسفات (أبو طرطور) بنفس الطريقة. أما الصناعات التقليدية فقد أقصيت بعيدا في بؤر معزولة (مثل حي خان الخليلى بالقاهرة القديمة) أو فُضي عليها تماما-الصناعات القائمة على جريد النخل والخوص وقصب البامبو والخيزران والصوف والكتان والأقطان طويلة التيلة، ومن المنتجات والمشغولات الخشبية والنحاسية والفضية والذهبية، ومن منتجات الألبان وقصب السكر، والنباتات الصحراوية. وتحولت المناطق الزاهرة في إخميم ودمياط وكرداسة إلى أثر بعد عين. فماذا دهي المخططين العرب؟ ولماذا أهمل (الجنوب) في كل دولة عربية؟ ولماذا سُمح بعد الإهمال بالهجرة العشوائية من الريف (المظلوم) إلى الحضر الكثيف (المكلموم) لتتشكل الأحزمة والضواحي اللانهائية من مدن الصفيح ومناطق البناء الفوضوي، ابتداء من المغرب إلى المشرق العربيين..؟

في ضوء الكتابات الحديثة حول العلم الجديد للتنمية المحلية والإقليمية يجب نقل (المناطق الصناعية والعلمية-التكنولوجية، إلى حيث يعيش الناس بالفعل، أينما كانوا: في الصحراء والأرياف-لا بل يجب (زرعها) أينما وجد أولئك الناس.

يجب (توطين) البدو، وتنمية البادية و(تحضير) الأرياف، وتطويرها تطويرا ذاتيا حيث هي، مع إكسابها الطابع العصري والأصيل في نفس الوقت.

وفي عبارة أخرى: بدلا من (ترييف المدن العربية) لابد من (تمدين الريف العربي). وبذلك يمكن رفع مستوى الطلب على العمالة، وعرضها، كما وكيفا في عموم الدول العربية.

* * *

(4)

تجديدات الفكر التنموي والتغيرات الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية من القاعدة إلى القمة

لا يقتصر الأمر على ما عرضناه في النقطة السابقة مباشرة، حول البعد المحلي والريفي للتنمية، من حيث صلته بالأنماط المفترضة لتوليد الطلب على عنصر العمل في الدول العربية، وإنما نضيف في ضوء الخبرات الدولية والعربية المتراكمة في ميدان التنمية المحلية، الموضوعات الآتية:

الموضوع الأول يتعلق بطبيعة العملية التنموية والتخطيطية ذاتها. فقد درج التفكير السائد على اعتبار التخطيط، في الأغلب، عملية نابعة من أعلى، من المركز صاحب القرار، وإن استطلع رأي (القواعد) بدرجة أو أخرى حول مضمون الخطة المقررة. كما درج على اعتبار التنمية محصلة للعمل الاقتصادي من (فوق)، على مستوى "الاقتصاد الكلي"، في صورة ارتفاع لمعدل النمو الإجمالي، يتبعه بالضرورة، كما قيل، تحسن في مستويات المعيشة الاجتماعية.

أما الآن فقد استقر الفكر التنموي والتخطيطي، أو كاد، على اعتبار التخطيط عملية يغلب عليها العمل من أسفل إلى أعلى Bottom-Up دون إغفال للدور الذي يجب أن تؤديه الاستراتيجيات والسياسات الوطنية العامة، للمدى البعيد والمدى المتوسط والقريب. كما أن التنمية لا تتحقق فعلياً إلا إذا تمت ترجمتها على هيئة تحسن حقيقي في مستويات المعيشة القاعدية من خلال التمتع بحياة ذات مستوى "جيد" للإنسان في مجتمعه Well-being.

الموضوع الثاني أن التنمية في أي بلد لها بعد "مكاني" محدد، فهي لا تتم في فراغ وإنما في "فضاء" مليء- أي ضمن مجال جغرافي معين. ولذا فإن "المكان" يضع بصماته على عملية النمو والتنمية، بنفس القدر الذي تتم به "إعادة تشكيل" الأماكن المختلفة في الدولة من خلال مسار تنموي معين.

بهذا المعنى، أصبح المخططون ومتخذو القرارات التنموية في الدول الصناعية المتقدمة ينظرون إلى الواقع الجغرافي للوطن، ويدرسون مواطن التميز والاختلاف بين الأقاليم المتعددة، ويركزون على الاستفادة من معطيات الموارد الخاصة بكل منها.

ولكن ليست كل الأقاليم سواء... فهناك أقاليم تتوفر لديها معطيات اقتصادية ليست لغيرها، ولذلك يجب إعطاؤها الأولوية في التنمية.. وحتى لا تكون التنمية حكراً على إقليم معين، فإنه يجب ربط التنمية فيه بالتنمية في الأقاليم الأخرى. بعبارة أخرى، إن الأقاليم المختارة تعتبر بمثابة

(أقطاب للنمو) تجذب غيرها، بفعل قوتها "المغناطيسية"، من خلال ما يعرف في الدراسات الاقتصادية بالروابط الأمامية والخلفية.

الموضوع الثالث هو أن التركيز على تنمية أماكن أو أقاليم بعينها داخل الدولة- كقاهرة لجرّ عربات "القطار الوطني"- يعني تحول المكان أو الإقليم الجغرافي إلى "منطقة" للتنمية المحلية اقتصاديا واجتماعيا، بل وسياسيا وثقافيا أيضا. إن "المنطقة" Territory هي كلمة السر هنا، وهي مفتاح للعملية التنموية بأسرها.

أما في المنطقة العربية، وخاصة في منطقة الخليج العربي، فقد بزت تجربة (جبل علي) في دبي، كمنطقة حرة، ومنطقة صناعية وخدمية تصديرية، تعتبر مؤثلا لعدد من كبريات الشركات العالمية العاملة في المجالات ذات الصلة كالحاسبات والبرمجيات (اوراكل... إلخ).

وإن ننسَ لا ننسى زيارة لمدينة (تسوكوبا) اليابانية، والتي هي ترجمة لمفهوم جديد للمدن في العالم الصناعي، مدينة العلم Science city حيث تتجمع فيها مرافق ومؤسسات العلوم المدعومة من جهاز الدولة وخاصة (وكالة العلم والتكنولوجيا)، بوصفها الذراع العلمية - على مستوى البحوث البحتة والتطبيقية- للقدرة الابتكارية اليابانية، تكمل الذراع التكنولوجية والصناعية التي تشرف عليها (وزارة التجارة الدولية والصناعة) MITI وكلا الذراعين يعملان تحت إشراف الحكومة ويكلمان مرفق (البحث والتطوير) العملاق لدى شركات القطاع الخاص الكبرى مثل تويوتا وهوندا وسوني وماتسوشيتا.. ومن الجميع يتشكل الجناح المتحرك لما يسمى (النظام الوطني للابتكار). فهل نستطيع-نحن العرب - بناء صروح مثل هذه الصروح، من مدن ومناطق تبدأ (محلية) وتتم وطنية.. على أساس العلم و(البحث والتطوير) والقدرة الابتكارية..؟

الموضوع الثالث أن (المنطقة) -"المكان"، أو "الإقليم" في مفهومه التنموي الجديد- هي تجمع "عنقودي" لمجموعة مترابطة من الأنشطة الصناعية ذات العمق التكنولوجي ، والتي تؤسس بدورها للميزة التنافسية للدولة ككل، في الاقتصاد العالمي.

بعبارة أخرى، إن الميزة التنافسية للدولة -بين الأمم- تبنى على الميزة (المناطقية) داخل الدولة الواحدة. وإنما تقوم هذه الميزة على التراكم العلمي والتكنولوجي في (المناطق المحلية) المختارة، والتراكم المعرفي -الابتكاري. فالشركات العاملة في (المنطقة) تتعلم أسرار وخبرات الإنتاج السلعي والخدمي، حسب مواصفات الجودة العالمية. كذلك يتعلم (الناس) أو المشتغلون من الأفراد والجماعات، كما تتعلم المؤسسات من مختلف الأطراف الفاعلة: الحكومة والقطاع الخاص والجماعة العلمية والمجتمع المدني - يتعلم الجميع كيف يعملون سويا في مضمار ترقية الخبرات الجماعية والمجمعة. وبذلك تصبح (المنطقة) موطننا لما يسمى (رأس المال الاجتماعي) بمعنى : المقدر على العمل بروح الفريق المشترك.

وأخيرا ، يمضي الفهم و(العلم) الجديد للتنمية المحلية والوطنية فيقول إن الأمم لا تسعى فقط لبناء الميزة التنافسية، انطلاقا من تجمعات وعناقيد النشاط في الأقاليم الواعدة داخل الوطن..ولكنها تسعى إلى ما هو أبعد.. إلى بناء وتكريس (الميزة المطلقة) في التجارة الدولية.. ونكرر: إنها الميزة المطلقة، وليست مجرد (الميزة النسبية) كما كنا نعرفها. فمن خلال **التميز الحاسم** لبعض مناطق الدولة، تنطلق هذه الدولة لتحقيق **التفوق الساحق** على غيرها، في مجالات معينة على مستوى العالم.. وهذا ما تفعله الصين الآن على سبيل المثال.

وبذلك حقا يمكن تطوير مستوى ونوعية الطلب على قوة العمل العربية، وتطوير خصائص عرض العمل في نفس الوقت، وذلك في الإطار الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة.

* * *

خلاصة

لقد أثرت المتغيرات الاقتصادية الراهنة، في أبعادها العامة: العالمية والإقليمية، على أسواق العمل، في مختلف مناطق العالم، ومن بينها المنطقة العربية، تأثيرا بالغا، سواء من ناحية عرض العمل أو الطلب عليه.

فمن ناحية عرض العمل، لم تعد القوة المؤثرة بصورة جوهرية على قوة العمل، هي القوة العددية أو الكمية، وإنما قوة النوعية والجودة.

ويتأكد لنا من خلال هذه الوثيقة، الدور الرائد لما صار يسمى برأس المال المعرفي. إن رأس المال التقليدي في صورته النقدية والمالية والمادية البحتة، أصبح خاضعا للأثر الطاعي لعنصر المعرفة والمهارة والعلم.

بعبارة أخرى، إن "العنصر الصلب" Hardware ممثلا في الأموال والاستثمار في الآلات والمعدات، أخذ يفقد موقع الصدارة تدريجيا، ولكن بسرعة، لصالح "العنصر الناعم" Software ممثلا في الاستثمار في "بناء البشر"، من خلال المؤسسات العلمية والتكنولوجية، ومؤسسات التعليم العالي والجامعي، ومن خلال منظومات التعليم والتدريب المهني والتقني.

ولقد وصل الأمر إلى وضع استراتيجيات للتعليم والتدريب المهني والتقني في المجموعات الدولية الرئيسية، وهو ما وجد صداه القوي في انتهاج منظمة العمل العربية ذات النهج، من خلال وضع استراتيجية مماثلة، من المقرر أن ترى النور قريبا بالفعل.

أما من ناحية العنصر الثاني لسوق العمل، أي الطلب، فقد أصبح من الواجب على الدول العربية أن تتقل محور التركيز في مضمار بناء القوى الإنتاجية، وخاصة قوة العمل، من القطاعات المرتبطة بالخارج وذات العائد الاقتصادي-الاجتماعي المنخفض نسبيا، وهي "قطاعات الخدمات التقليدية والخامات الاستخراجية"- أي الخدمات والخامات اختصارا- وهي ما يسميها البعض بقطاعات الاقتصاد الريعي، إلى القطاعات الملبية للاحتياجات الاجتماعية الداخلية الأساسية، وخاصة الغذاء، وذات الروابط المحلية الممتدة والعميقة-من الأمام ومن الخلف-، وخاصة الصناعة التحويلية والخدمات العلمية والتكنولوجية المتقدمة، وحيث تلتقي معا في نطاق ما يسميه البعض بالصناعات الإبداعية.

لذلك ينبغي على صانعي السياسات ومتخذي القرارات في المجال التنموي العربي، وخاصة لأغراض بناء قوة العمل، أن ينقلوا محور التركيز في السياسات والقرارات من قطاعات الاقتصاد التقليدي، كخدمات قديمة وخامات معدنية وطاقوية، إلى قطاعات الاقتصاد الحديث، حيث تنصهر الصناعة والعلم الحديث في حيز الإبداع والابتكار.

كما يجب الاستماع إلى صوت الفكر العصري في حلبة الفكر التتموي العالمي: بإعطاء وزن أكبر للأرياف والبوادي، للمزارعين وسكان البوادي، في بؤرة البناء البشري لقوة الإنتاج وعنصر العمل. ومن جهة أخرى، متكاملة مع ما سبق، يجب إيلاء العناية الكافية لقواعد قوة العمل في المجتمعات المحلية، ورسم الخطط للتشغيل ومكافحة البطالة من القاعدة إلى القمة.

وتلك جميعا أهم الدروس المستفادة في مضمار بناء ركائز جديدة لأسواق العمل في الدول العربية، عرضا وطلبا، من وجهة النظر التتموية لمتغيرات عالمنا وعصرنا.



ظ/ محمد